

السلطة والأمن في المدونات السياسية التقليدية قراءة في كتاب "سير الملوك" للخواجة نظام الملك.

د. محمد علي قاسمي

ترجمة أ. د. دلال عباس

حاولت هذه المقالة بحث قضية الأمن وارتباطها بنظرية الخواجة نظام الملك السياسية، مستخدمةً منهج اسكيز في قراءة النصوص السياسية. فهناك، كما يزعم الخواجة نظام الملك أبرز كتاب مدونات النصائح/المدونات السياسية، علاقة "عضوية" بين أمن الرعية وقوة السلطان. فالأمن يمنح الرعية الرفاهية والرخاء، والملك بجمعه الضرائب من الرعية المرفهة يصبح صاحب "خزينة وعساكر" مجهزة. في الوقت نفسه، هنالك ضرورة لحفظ نوعٍ من التوازن والتعادل، بحيث تظل الرعية عاجزة عن مواجهة السلطان ومقاومته والاستقلال عنه، أي أنها تبقى في حالتين: الرأفة والرهبة؛ ويرى نظام الملك أن العوامل الأصلية لفقدان الأمن في المملكة وجود سلاطين آخرين أقوىاء، وخروج المنافقين وفاسدي العقيدة والدين، وضعف الملك، وتردد़ه في استخدام القوة؛ البطالة، وتسلط النساء والأطفال على أمور المملكة؛ وهذه الأمور هي في رأيه الموضوع الرئيسي للأمن.

المصطلحات المفاتيح: الأمن، المدونات السياسية، القوة، الخواجة، نظام الملك، معايير الأمن، الخطر.

* الدكتور قاسمي، يحمل دكتوراه في الفكر السياسي من جامعة تربية المدرسين، عضو اهيئة العلمية والبحثية في فريق الدراسات التأسيسية والمنهجية في مركز البحوث الاستراتيجية.

إنّ الأمان والأمن من الأولويّات التي يحتاجها الإنسان، لذلك انشغلت به أذهان البشر منذ أقدم العصور؛ ولأنّ هذا المفهوم ذو صبغة اجتماعية- سياسية، امترج بالثقافات والآراء والنظريّات والعقائد المختلفة، واحتلّ معناه باختلاف الأزمنة والأمكنة. ولا شك أنّ القدماء كانوا يحسّون بالحاجة إلى الأمان كحاجتنا نحن إليه، وفكروا بالطرق والأساليب التي تمكّنهم من الحفاظة على السلامة والأمن، ووضعوا الأفكار التي توصّلوا إليها موضع التنفيذ. وبما أنّ مفهوم الأمان يستمدّ معناه من مجتمع بعينه، لذلك كان لا بدّ من طرح السؤال التالي: ما هو المقصود بالأمن، وبحسب رؤية من من الأشخاص؟ بناء عليه، يمكن ترکيب القضايا الأساسية في نطاق الدراسة الأمنية بالمسألة التالية: "الأمن لمن من الناس"، وفي هذا السياق ر بما كان بالإمكان إعادة دراسة هذا المفهوم بمنظار المفكرين السياسيين والاجتماعيين الكلاسيكيّين، وإعادة النظر في آرائهم من زاوية جديدة. لقد انصبّ الجهد في هذه المقالة- مع مراعاة المنهجية الحديثة- على مفهوم الأمن وعلاقته بالسلطة السياسيّة، في إحدى أبرز المدوّنات السياسيّة في العصور الإسلاميّة. وقد جرى البحث في البداية حول معنى "سياسة نامة" [المدوّنة السياسيّة]، و"اندرز نامة" [مدوّنة النصائح]، وفهم منطقها، وتاليًا بحث مناهج قراءة مثل هذه المتون، ومن ثمّ قضيّة الأمن وأبعادها والمسائل المرتبطة بها، وربط الأمن بمقولة السلطة (وكذلك معنى السلطة).

أ- مدوّنة النصائح/المدوّنة السياسيّة.

لقد طرحت آراء مختلفة ومتعدّدة حول موضوع المؤلفات والمدوّنات السياسيّة في العالم الإسلاميّ، وقد عرض أروين روزنتال تقسيمًا للعلوم السياسيّة في العالم الإسلاميّ، أيدّه فيه بعض المحقّقين أيضًا، وعلى أساس تقسيمه هذا بالإمكان تقديم تعريف لأنواع ثلاثة من المدوّنات السياسيّة:

- 1- المؤلفات الشرعية، التي تشرح أركان الدولة المقبولة إسلاميًّا، الملزمة بأحكام الشرع والدين، مثل "الأحكام السلطانية" للماوردي.
- 2- الفلسفة السياسيّة، المستمدّة من السنن اليونانيّة والسريانيّة والهليينيّة، التي شدّبها فلاسفة المسلمين. علماً أنّ هذه الآثار غلبت عليها النزعة التجريدية، لعدم وجود أيّ تشابه بين أوضاع اليونان قديمًا وبين العالم الإسلاميّ.

3- المؤلفات السياسية التي تتمحور حول طرق اكتساب السلطة والمحافظة عليها، والعمل السياسي من وجهة نظرها، وقد ركّزت في تحليلها على الملك محوراً للسلطة¹.

لقد أيد بعض الباحثين كالسيد حواد الطباطبائي² هذا التقسيم، وشكّ آخرون كداود فيرجي في صحته، مدّعين أنّ طريقة تقسيم الفارابي، ببني الفلسفة الإسلامية، هي التي مهّدت الطريق لظهور المؤلفات السياسية، لأنّ الفارابي في تقسيمه، جعل المدونة السياسية جزءاً من الفقه والفلسفة العملية، لذا يجب تقويم المنطق الحاكم على المدونات السياسية، من داخل نظام القول في هذين الفرعين من العقل العمليّ، ومنطق التحولات التي طرأت عليهما³. لكن حتى وإن وافقنا في هذا السياق على هذا الرأي نظريّاً، لا بدّ من القول إنّ أصحاب المؤلفات السياسية، كانوا عمليّاً أقلّ ميلاً إلى الفلسفة، وتنقصهم منهجية الفلسفة، والأرجح أنّهم لم يكونوا مطلعين على تقسيم الفارابي، المذكور آنفًا.

في هذه المقالة سُتُّدرَس المدوّنات السياسية على هامش سنة مدوّنات النصائح الأوسع والأشمل، والتي هي تقليلًّا أقدم، أوردت النصائح التي يضمن العمل بها الخير والصلاح في هذا العالم والعالم الآخر، ويعوّلُ من السعادة والصلاح في العالمين. وواقعياً، الفرضية الكامنة في كتب النصائح هي أنّ أصحابها قد شرّحوا بعلمهم النافع الحكيم، السبيل المفضيّة إلى السعادة دنياً وآخرة، وعلى الناس أن يحاولوا إدراك الحِكَم المخفية تلك ويعملوا بها. ومع أنّ الحكم منقوله من أقوال حكماء مشهورين، إلا أنّ تعيين قائلها الأصليين، ليس أمراً سهلاً. و"هنري دو فوشيه كور" وصفٌ مفید في هذا المجال، يستحق الذكر: "هذه الأخلاق [المدوّنات الحكيمية] هي نتيجة ذهنية واحدة حية على مرّ الأجيال، ونحن نعلم أنّ السنة ليست سوى ما تحتفظ به الذاكرة مع ما يلحق بالمحفوظات من نسيان، وتنتقل من حيل إلى آخر ومن شخص إلى آخر: نسيان صاحب القول، ونسيان زمان القول ومكانه، وأخيراً نسيان الشكل الصحيح لذاك القول، لكنّ ما لا يُنسى هو أنّ هذا القول الذي تغيّر شكله، قد قيل في يوم من الأيام. وختارت الذاكرة هذا القول بناء على تجارب المحيط الثقافية، وتعيد صياغته".⁴

في الواقع، جميع هذه المواقف والحكم هي إلى حد ما كلية وعامة، يمكن أن تجد لها نظائر وأشباه في الثقافات المختلفة والأماكن والظروف المختلفة أيضاً، ومن هنا، فهي تكتسب في الخيط السياسي - الاجتماعي والثقافي، معناها الحدّ لاحقاً. بتعبير آخر، يحور كاتب النصائح هذه النصائح والحكم والقواعد، ويعطيها المعنى الذي يتاسب وظروف زمانه ومكانه، أو كما يقول دو فوشيه كور يغير شكلها، ليجعلها ملائمة لظروف. لذلك، من الممكن أحياناً أن

يكون ما ينقل، إذا قيس بمعايير التحقيق النبدي، فاقداً للأصالة والاعتبار (ومن هذا القبيل معظم ما نُقل عن الفلاسفة اليونانيين في كتب المواقع، ونادرًا ما نرى لها أيّ أثر في آثار الفلسفه، من ذلك أنّ ما أشار إليه الخواجة نظام الملك عن أسباب سقوط الدولة الساسانية، معتمداً على الرأي المنسوب إلى بروز جمهر وزير الساسانيين، ما هو إلا نوع من إغفال الحقائق التاريخية).

يمكن القول إنّ "سياسة نامه" [المدونة السياسية]، ما هي إلا نوع من المدونات الوعظية، تُشرح فيها المواقع والحكام السياسية، ينقل فيها المؤلف بحسب مقتضيات عصره وظروفه المكانية والزمانية حكماً عن القدماء، ويضفي عليها شكلاً جذاباً مناسباً لظروفه، أو أنه يختارها لهدف خاص، ولتسویغ موقف من المواقف، أو مبادرة من المبادرات. طبيعة الانتقاء والاختيار تفرض أن تكون النصائح في معظمها غير منهجية وغير منظمة، ولا يمكن أن يُستخرج منها أسلوب تفكير منظم. فمعظم أصحاب هذه الكتب لا يلتزمون بتقليد فكري معين، وإنما ينقلون من آثار الفلسفه والشعراء، ومن الكتب المقدّسة أحاديث وحكاياتٍ وروايات ومعارف أخرى ويحشدوها في آثارهم. فضلاً عن أنّ كتاب المواقع، مختلفو الأذواق والسلائق، لذلك يختلف كتاب المواقع الذي يدّبّجه الفقيه عن ذاك الذي يؤلّفه الأديب، فالأول يأتي مصبوغاً بصبغة الأمور الشرعية التي تتغلّب على ما عدّها من ألوان، والأمر نفسه ينطبق على الأديب... مع ذلك، فإنّ النقاط المذكورة آنفًا، لا تلغي نهائياً وجود نوع من النظام الفكري في هذه الآثار، وما لا شكّ فيه أنّ المواقع تصدر عن ذهنية خاصة، وملائمة لرؤيه خاصةً أيضاً، ولما تقتضيه ظروف محیط عينه. لذلك تبقى هنالك إمكانية لاستخراج نظام فكري منها، بواسطة الدراسة المنهجية.

ب- منهج دراسة المدونات السياسية:

هنالك مناهج متعدّدة مستخدمة في دراسة النصوص الكلاسيكية القديمة. وبالنسبة إلى الخواجة نظام الملك، بما أنّ حياته كانت معجونة بعجين السياسة، وتأثّر كتابه شكلاً ومضموناً بسياسة عصره، نرى أنّ منهج اسكيز في التحقيق هو الأكثر ملاءمة من بين المناهج الأخرى لدراسة هذا الكتاب.

وأهم النقاط التي طرحتها كوثنتين اسكيز لفهم متون الفكر السياسي هي التالية:

1- إنّ نوع الأثر أهميّة كبيرة في الفهم. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا طرف خيط يشير إلى أنّ الكتاب قد أُلف بقصد الهجاء والسخرية، لا يمكن في هذه الحال أن ندرسه كأثر فلسفيّ أو استدلاليّ⁵.

2- هنالك فرق بين نية المؤلّف ودّوافعه. فالدّوافع شروط تسبق ظهور الأثر وظروف تأليفه؛ لكنّ نية المؤلّف ودّوافعه، تقديمُ طرحٍ أو برنامجٍ لخلق نوع من الآثار، أو تأليفٍ إثرٍ ما بأسلوبٍ خاصٍ⁶.

3- لقد اقتبس اسكيز فكرة الأفعال الكلامية¹ من آفستين²، الذي أخذها بدوره عن فيتنشتاين. لقد كان كُلُّ من آفستين وفيتنشتاين يعتقد أنّ الفرد بالتعبير عن موضوع ما أو كتابته يكون قد أُنجز عملاً معيناً؛ وبعبارة أخرى، يُفهم من خلال الكشف عن نية المؤلّف، ماذا كان يعني من وراء كتابة الموضوع/أو التعبير عنه (الدفاع، المحوّم، النقد، تبنيّ الآراء والنظريات المتوفّرة أو رفضها).

في هذا السياق عمد اسكيز من خلال نقله جملةً لكالينغروود إلى توسيع نطاقها ومحتوها. فقد زعم كلينغروود أنّه يتوجّب علينا لفهم أيّ قضيّة/خبر، أن نبحث عن السؤال الذي جاءت هذه القضيّة لتجيب عنه، ويرى اسكيز أنّ أيّ عملٍ من الأعمال مرتبٌ دائمًا بموقفٍ محدّدٍ في داخل الكلام أو الاحتجاج⁷، لذلك يجب إدراك هذا الموقف المعين لفهم القول/الكتابه؛ أي فهم ما كان يريده المؤلّف/القائل من خلال تقديمِه للموضوع المذكور.

4- النوايا مبنية على العقائد ومرتكزةٌ عليها: من هنا بالإمكان الاعتماد على العقائد مِحَكًا لتقويم تفاسير الفرضيات المعروضة⁸، ولو وجود علاقة قربيّة بين النّيات والدّوافع، يمكن أن تكون النّيات مفيدة في نقد الفرضيات.

5- إنّ لدى كلّ مفكّر من المفكّرين، حدًّا أدنى من الانسجام الفكريّ، لذلك يجب أن نستنتج أنّ قبوله آراءً بعينها معناه رفضه الآراء المغايرة لتلك الآراء والمناقضة لها، لأنّ المفكّر لا يمكنه قبول الرأي ونقيضه في الوقت نفسه⁹.

بناءً عليه، يرى اسكيز أنّ لكلّ مؤلّف ظروفه الخاصة (الزمان/المكان، الوضع السياسيّ، الخ...)، وأنّ له موقفه الخاص فيها، وهو بكتابته لأثره يكون قد أعلن عن موقفه هذا، ومع أخذ هذه الظروف الموضوعيّة في الاعتبار، يختار قالباً معيناً يعبر فيه عن آرائه، مستخدماً لتأييد مواقفه مصطلحات العصر وقاموسه اللغويّ³، بعد أن يتصرّف فيها ويخضعها لهدفه. لذلك يجب

¹ - speech acts.

² - Austin.

³ - Lexicon.

معرفة ما الذي دفعه إلى الكتابة (قضايا العصر)، وهو في الإجابة عنها (أجوبة العصر)، ماذا أخذ من الآراء والأفكار المتعارف عليها، وما هي التغيرات التي أحقها بها؟

ج- آثار الخواجة نظام الملك ومنظومته الفكرية:

تولى نظام الملك وزارة إحدى أوسع الأمبراطوريات الإسلامية، في مرحلة كانت من أكثر عصور الحضارة الإسلامية ازدهاراً. وهنالك دراسات مختلفة ومفصلة لحياته ولعصره، لا حاجة هنا لتكرار ما جاء فيها. لكن، لا بد من إشارة مقتضبة إلى عدد من العوامل الكامنة بالقوة، التي أدت إلى التغيير في المجتمع وفي الساحة السياسية (الдинاميات السياسية والثقافية) والباطل في ذلك العصر، وتركت آثاراً يصعب إنكارها في أفكار الخواجة وفي آرائه.

1- العلاقة بين السلطان وال الخليفة: على الرغم من أن السلاجقة أسقطوا دولته البوهينية، وحرروا الخليفة، إلا أنهم لم يخضعوا لطاعته، ولا أنهم كانوا يحتاجون إلى تأييد الخليفة، سعوا جاهدين لوضعه تحت سيطرتهم¹⁰، ويتبين من بعض عبارات الخواجة إيمانه بالخلافة منصباً دينياً معنوياً، حين ينقل على سبيل المثال عن لسان عمرو بن ليث السيسناني كلاماً موجهاً إلى معتمد الأمير إسماعيل: "أنت لم تهزمي أنا، ما هزم إثما هو الدين والإيمان وسيرتك الصالحة، فضلاً عن استياء أمير المؤمنين"¹¹. الأمر نفسه يمكن استنتاجه من حكاية مقابلته للخليفة في بغداد، التي كررت الكتب التاريخية ذكرها. في الوقت نفسه لم يتطرق الخواجة إلى ذكر نمط العلاقات التي تربط الخليفة بالملك، وإنما ركز اهتمامه على الملك والملكية، ولعل مرد ذلك مداراة أولياء نعمته (السلاجقة)، أو حتى الخذر من وصف قوته هو (وكم يقال: نفسه، كان شريكاً في الملك).

2- إنتشار الخلافات المذهبية، والفرق المتعددة: لقد بلغت خلافات التحل والفرق والمذاهب، ونزاعاتها في عصر الخواجة حدّها الأقصى، ولم تبق هذه الخلافات في إطار المباحث الكلامية واللفظية، وإنما تعدّها إلى المواجهات الدموية؛ ويصف الرواوندي على سبيل المثال نيسابور بعد حملة الغزنوين، فيقول إن أنصار كل فرقة من الفرق كانوا يتجمّعون ويتكتّلون ويهاجمون أحياه الفرق الأخرى ويضرمون النيران فيها، ويُعملون القتل والمحازر الجماعية¹². بالنسبة إلى هذه الأمور، عمد الخواجة الذي كان شافعي المذهب شديد التعصّب، ولا يعترف إلا بصحّة المذهبين الشافعي والحنفي¹³ (مذهب الأتراك السلاجقة)، إلى تحديد مجموعتين من الخلافات: الخلافات الدينية والخلافات المذهبية: أي الاختلاف بين المذاهب الإسلامية، فقد كان الخواجة يرى إلى الأديان الأخرى أنها منسوبة وباطلة، ويرى ضرورة منع أتباعها من دخول الديوان

والبلاط. كذلك فإن تسامل الخواجة ظاهريًا تجاه المذاهب الإسلامية الأخرى لا يبدو مقنعاً. ويزعم بعض المؤرخين والمفسرين أن هذا النمط من الخلاف المذهبي، ربما كان من دوافع قتل العميد الكنديّ وزير السلاجقة الحنفيّ المذهب. وكان الخواجة متشدداً لم يُسبق إليه تجاه الفرق الشيعة التي يُطلق عليها أسماء مختلفة مثل: المذهب الخارجى الرافضى، المشاعى والقرمطى، وغير ذلك من النعوت، وهو يخصّص الأقسام الأكثر تفصيلاً من سير الملوك أيضًا لتسويغ مواجهتهم، ويدرك أحدات تاريخية متعددة للتدليل على تردد الخوارج (ومن بينهم الشيعة).

3- الخلافات داخل البلاط: إن دور الخواجة في قتل العميد الكنديّ، والقول إن من استن سنة "قتل الوزراء" هو الخواجة¹⁴، وإن كانت قصة ملفقة، ولا سند تاريخياً لها، إنما هي تعبير عن المكائد والنفاق داخل البلاط، والعداء الذي يحكم العلاقات بين اللاعبين. ويمكن تقسيم علاقات الخواجة في البلاط إلى ثلاثة أنواع:

- 1- خلاف الخواجة وملکشاه، الذي كان مصدره كما يبدو تشدد الخواجة وأبنائه وغلوظتهم في التعامل مع المقربين إلى السلطان وأهل خاصيته، وسعواية الحاقدين على الخواجة لدى الملك.
- 2- اختلاف الخواجة وأهل البلاط، وهنا بالإمكان الإشارة إلى الخلاف بين الخواجة وتركان خاتون زوجة ملك شاه، التي بذلت الكثير من المساعي لجعل تاج الملك أبي الغنائم، وزير ابنها برکيaron، وزيراً للسلطان¹⁵، ولعلّ القسم المتعلق بمنع تدخل النساء في الأمور السياسية في وصيّة الخواجة، كان مردّه لهذا الخلاف بينه وبين تركان خاتون.
- 3- الخلاف بين الخواجة ومنافسيه، الذين كانوا يعملون على إطاحته من الوزارة والحلول محلّه، من طريق السعاية والوشایات وبث الشائعات (نظير كلام سيد الرؤساء أبي الحاسن المندد بالخواجة، والذي انتهى بنجاح الخواجة وموت أبي الحاسن).

في كل الأحوال، كان الخواجة يسعى في الظروف التي حددنا معالمها وشرحناها باختصار، أن يحافظ على سلطة الملك، وفي الوقت نفسه يحافظ على وجوده ووجود أبنائه في السلطة، وقد عرض على الشاه ترويجاً لمذهبة ولطرد الخارجين على الدين وأتباع المذاهب الباطلة [برأيه]، نصائح تتضمن جميع الموضع المذكورة أعلاه، وتتضمن في الوقت نفسه صون الخواجة وحمايته من المنافسين والأعداء. لقد نسبت إلى الخواجة فضلاً عن كتاب "سياست نامه" أو "سير الملوك"، كتب أخرى غير ذات أهمية. منها مدونة مواعظ، حتى في حال كانت نسبتها إلى الخواجة صحيحة، لا تضيف شيئاً إلى ما جاء في سير الملوك¹⁶.

د- الأمان من وجهة نظر الخواجة نظام الملك:

لا يمكننا أن ندرس عصر الخواجة الغابر، مستخدمين المفاهيم والمصطلحات المعاصرة كالأمن الوطني ومصلحة الأمة، ومصلحة البلاد العليا، وغير ذلك من المصطلحات، فنظرة مفكري ذلك العصر هي بمعنى من المعانٍ نخبوية المحور، فهم يهدفون أساساً إلى المحافظة على سلطة الملك، أما في ما يتعلق بالخواجة وأتباع الملك فهم مُكلّفون بتعليمه أصول الدين، وحضه على مراعاة الحد الأقصى من الشرائع الدينية، ومساعدته في هذا الإطار، ولا يعني ذلك أنّ نظام الملك ومعاصريه، لم يولوا أيّ اهتمام بأمن الرعية. فناصر خسرو مثلًا يقول إنّه لم يرَ في أثناء رحلته الطويلة والبعيدة المدى في بلاد العرب والعجم "العدل والأمن" إلا في أربعة مواضع¹⁷، ومعاصرو الخواجة كذلك وقفوا على أهمية الأمان، كما ورد من "نصيحة الملوك" المنسوبة إلى الغزالي: "مهما كثرت النعمة دون توافر الأمان، لن تستسيغ الرعية هذه الحال، والنعمة بوجود الأمان أفضل بالنسبة إليها"¹⁸. أما بالنسبة إلى الخواجة فيمكن تنظيم أرائه في هذا الباب على النحو التالي:

1- العلاقة العضوية بين أمن الرعية وقوّة السلطان:

يمكن برأي الخواجة وبعض معاصريه الربط بين أمن الملك وأمن الأفراد "الرعايا" بصورة "عضوية"، بمعنى أنّ الاستقرار والأمان يستتبع رخاء الرعية وزيادة النعمة: لأنّ الإنسان حين يكون في حالة من الاطمئنان والشعور بالأمان، يزداد لديه الأمل بتحسن دخله وزيادته، فيعمل على توظيف أمواله في الزراعة أو التجارة أو غير ذلك. حين تعيش الرعية في وضع من الرخاء المادي، يُتاح حينئذ للملك أو الحاكم أن يجني منهم بسهولة وبدون عناء الضرائب وما تحتاجه شؤون الملك، فيقوى أمره وتتليء حزانة الدولة. بتعبير آخر هنالك علاقة جدلية بين الاستقرار والأمان وما يتبعهما من رخاء أو ضاء الرعية ونموّها وبين قوة الحاكم والحكومة... والعكس صحيح أيضًا.. وهنالك في كتب النصائح تحذير للسلطان من القيام بهذا "الدور الباطل" أي الجحور: إذا كان السلطان جائراً، تنتشر الرعية وتفتقر، فتفرغ الخزينة¹⁹، فإذا ما تعرّضت المملكة للخطر الخارجي، لن يتيسّر للملك تجهيز جيشه عدّةً وعديداً، فيزول ملكه. لذلك نقول إنّ هنالك تلازمًا بين أمن الرعية وأمن السلطان، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون هنالك نوع من التعادل والتوازن الشديدي الحساسية بين أمن الطرفين؛ أي أنّ السلطان إذا استخدم القوة القهريّة وسياسة الترهيب، لن يتمكن الرعايا من القيام بما يتوجب عليهم، ومن المختل أن يظلم بعضهم البعض الآخر، وجور الرعية في ما بينهم سنةً واحدةً، يعادل مائة سنة من جور

السلطان. إنّ فقدان الأمان و"خراب الأرض" يتولّدان من أمرين: عجز الملك وظلمه²⁰، ومن واجب السلطان أن يحفظ التوازن الدقيق بين الرأفة والرّهبة.

2- العلاقة الأمنية بين الدين والسلطة: إنّ عامل الدين يؤثر كما تؤثر السلطة في وجود الأمان أو عدمه، وقد جرى التأكيد في كتاب سير الملوك على مقوله: الدين والملك توأمان، التي ييدوّنها كانت موجودة قبل الإسلام، ويعتقد الخواجة، أنّ أهمّ شيء يلزم الملك هو الدين الصحيح؛ لأنّ أيّ خلل يصيب الدين يجرّ وراءه خللاً في الملك، وعكس ذلك صحيح أيضًا: "حين تضطرب الأوضاع في المملكة، يحدث في الدين خلل مشابه، ويظهر المفسدون في الأرض أصحاب العقائد الباطلة. وحين يكون هنالك خلل في تطبيق الدين، تضطرب المملكة، ويقوى المفسدون، ويؤذون الملك ولا يُظهرون له أيّ احترام"²¹.

من هنا فإنّ الخواجة يدعو الملك إلى الاطّلاع على الدين ودراسته بصورة مستمرة، لأنّ ذلك من واجبات السلطان؛ ومن شأنه أن يمنع أهل البدع وفاسدو العقيدة والمذهب، من إبعاده عن الطريق المستقيم²²، وهكذا فإنّ افتخار الملك رهنٌ بسلامة الدين، وسلامة الدين ونقاوه، يمنع ظهور الخوارج وأعداء الملك. في النتيجة: إنّ وجود الأمان يؤدي إلى رحاء الرعية، ورحاء الرعية يتيح للملكة القوة والسلطة، وحراسة الملك للدين وحفظ نقاوه يتبعه حفظ الأمن، والخوالي دون حدوث الاضطرابات.

إنّ تحليل الخواجة نظام الملك لكيفية ظهور الخوارج وأسبابها لافت للانتباه. والخوارج في رأيه ليسوا أصحاب مذهب بعينه، وهم يظهرون في أيّ زمان، وجميع المذاهب غير الحقّة [المذاهب الحقّة بنظره: المذهبان الشافعيّ والحنفيّ] ناجمة عن الهوى والهوس²³، وكائناً هو يعتقد أنّ هنالك دوافعًا نفسية وراء خروج الخوارج، الذين يتّخذون الدين وسيلة لتحقيق أغراضهم. وقد أشار إلى هذه النقطة في فصول وافية خصّصها لتحليل مسألة خروج الروافض والخوارج. وإذا وافقنا على رأي الخواجة أنّ دافع طلب السلطة وتسخير الملك يستوجب أن يتذرّع الأشخاص بذرائع نفسية واهية ظاهراً مذهبية، لستر دوافعهم الحقيقية، نرى أنّ رأي الخواجة شديد الشبه ببعض الآراء الجديدة التي تقول إنّ السلطة تُنتج المعرفة. فالخواجة يعتقد أنّ التسويفات الشرعية (= غير الحقيقة بزعم الخواجة) مردّها في الأصل إلى دافع "الميل إلى السلطة"، وهدفها تحقيق مقاصد الأفراد وأفعالهم. أما الفكرة التي لم يصرّح بها الخواجة وإنّما انعكست أيضًا في مسيرته العلمية، فقد انعكست في (تأسيس المدارس النظامية)، وهذا ما سنشير إليه في ما بعد.

هـ- العوامل المخلّة بالأمن من وجهة نظر الخواجة نظام الملك:

هذه المفاهيم لدى الخواجة، لن تُبحث في هذه المقالة بصورة وافية ومستفاضة، ما سيذكر إنما هو إعادة صياغة نظرياته، فالخواجة في هذا الباب يعتقد بوجود عوامل متعددة وراء ظهور الخلل والاضطراب وعدم الأمان في المملكة، تحدّد "موضوع" الأمان الأصليّ أي الملك.

1- الملوك والدول الأخرى: مع أنّ الخطر الناجم عن الدول الأخرى يمكن أن يتمثل على شكل احتلال كليّ أو جزئيّ لأراضي المملكة، فلن نتطرق إلى بحثه بالتفصيل، وإنما سنتطرق إلى الطريقة التي ينصح بها في التعامل مع السفراء، فالخواجة يرى أنّ العدد الأكبر من الرسل يزورون المملكة لأغراض وأهداف مخفية وغير معلنة، فهم يريدون الاستطلاع عن أوضاع المملكة ومن بينها الطرق والأنهار، وطريقة إعداد الجيش وتجهيزه، ومدى سلطة الملك، والوزراء، وأحوال الجندي، كلّ ذلك بهدف تدبير الوسائل والطرق الكفيلة بالقضاء على المملكة. إنّ عمل الرسل عملٌ مخادع، يغّلّبون هدف زيارتهم بخلاف الصداقة، ويقدّمون المدايا إلى الملك، ليسبعد وجود الخطر، وما أن يعود الرسل من حيث أتوا، حتى يهاجم العدوّ المملكة.²⁴

2- ظهور الفرق الضالّة والخوارج: إنّ بعض الجماعات كما ذكرنا من قبل تتحذّل الدين والمذهب والمعتقدات ذرائع تتستر بها وتخدع الناس، وهدفها الحقيقّيّ السعي وراء السلطة والقضاء على المملكة. وقد طرح الخواجة لمواجهة هؤلاء طرقاً متعدّدة منها: بثّ الجواسيس والمخبرين، والمراقبة السرية "غير المحسوسة" لأعمال موظفي الحكومة، وعلى هذا النحو أيضاً يتم اختيار عمال الحكومة حين دخولهم الديوان أو جهاز الدولة. وينصح الخواجة نظام أن يكون المسؤولون وعمال الدولة جميعاً من أتباع المذهب الحقّة من الخراسانيّين، وليس من الضالّين الشيعة* والأراضي العراقيّين (= غربي إيران الحالية). وفي حال تبيّن وجود مثل هؤلاء الأشخاص أي الروافض والشيعة في جهاز الدولة، يجب طردهم بسرعة وبدون أيّ إبطاء²⁵، لأنّهم يترصدون بالدولة وينتظرون تراخيها وضعفها، ليظهروا موقفهم العدائي والحاقد علانية، ويساعدوا إخوّهم في المذهب ليزروا على الحكم.

* من المفروغ منه والديهي أنّ مركز بحوث الدراسات الاستراتيجيّة، يعدّ مذهب التشيع المذهب الحقّ والدين الحنيف، وذكر الشيعة بين أهل البدع، وإنما هو توصيف لرأي الخواجة نظام الملك، بهدف تعرّيف القراء المختermen بنظرياته وآرائه.

3- ضعف الملك: الخواجة، مثله كمثل معظم معاصريه ومن سبقه أو من أتى بعده، الذين يرون أنّ معاصرיהם أسوأ من الذين مروا في العصور التي سبقوهم، ويصفوهم بأنّهم ليسوا من أهل الأدب والحياء ويصفون الملوك المعاصرين لهم، أنّهم لا يبالغون كما في السابق بالدين ولا يحملون همّه وهم محاربة أعدائه²⁶. إنّ ضعف الحكومة يستتبع تحرّق الرعية وتاليًا التمرّد والفوبي. سوء الظنّ هذا يظهر بشكل أكبر في كتاب "نصيحة الملك" المنسوب إلى الغزالي والذي دُون في عصر الخواجة حيث ورد فيه: "إنّ هؤلاء الخلاائق المعاصرين، ليسوا كالسابقين، فهذا الزمان هو زمان الفاقددين للحياء وللأدب وللرحمة، وننعوا بالله، إنّ كان السلطان من بينهم ضعيفاً لا حول له ولا قوّة، فإنّ في ذلك خراب العالم"²⁷، بناء عليه، يجب على الملك أن يُمسك بزمام السلطة وأن يستخدم قوته في بث الرعب في قلوب الرعايا وترهيبهم، كي لا يتعرّدوا ويعرضوا المملكة للخطر، وليتفرّغوا لشؤونهم وأعمالهم.

4- بطالة الرعية لا سيّما الجندي: إنّ أهم النصائح التي تكرّرت في معظم كتب النصائح السياسية، تلك التي تدعو إلى التحذير من البطالة في أواسط الرعية. فالبطالة في نظر الخواجة نظام الملك تؤدي إلى الحرمان، والحرمان يولد لدى الناس اليأس من الحكم، فيبحثون عن حكم آخر أو حاكم دعى يرکنون إليه.

يبدو أنّ شخصاً في تلك المرحلة كان قد اقترح على ملکشاه أن يُخفض عدد الجندي من أربعين ألف جندي إلى سبعين ألفاً، وأن يوفر المبالغ التي ينفقها عليهم ويحتفظ بها في خزانة الدولة. يقول الخواجة إنّ مثل هذا الناصح إنّما يبغي خراب المملكة؛ لأنّ أكثر من ثلاثة ألف جندي لا عمل لهم يشكّلون معضلة كبرى للمملكة²⁸، فضلاً عن أهمية الجندي في المحافظة على المملكة وتوسيعها، وكلّما كان عددهم أكبر كلّما كان ذلك أفضل، ويصبّ في مصلحة المملكة.

5- تسلط النساء والأطفال على أمور المملكة: من أكثر مواضيع كتاب سير الملوك تفصيلاً، بعد موضوع الخوارج هو بحث منع تدخل النساء في شؤون المملكة، ويستدلّ الخواجة لدعم رأيه ببنقاط كانت إلى حدّ ما مقبولة في عصره، كقوله إنّ النساء هنّ أهل ستّر لا يباح لهن الاطلاع على شؤون الملك، لذلك هنّ قاصرات في هذا المجال، وقد استند الخواجة لدعم رأيه هذا على الروايات والأحاديث والأخبار، وهو يزعم أنّ النساء ما خلقن إلا وسيلة لاستمرار النسل، لذلك فإنّ تربيتهن وتدريبهن على أمور الحكم لا مصداقية لها، وتسلطهن على أمور المملكة سيودي بها، ويؤدي إلى زوالها²⁹. والأنموذج على ذلك السياسيون الذين أوكلوا أمرهم إلى النساء والأطفال فرال ملکهم، كما رُوي على لسان بزرجمهر³⁰. لا شكّ أنّ خلفية هذه

الوصيّة أو الدعوة، مصدرها خلافه وتركان خاتون زوجة ملکشاه؛ فضلاً عن أنّ الدعوة إلى منع النساء من التدخل في الأمور العامة، ومضار مشورهن، كانت من الأفكار الشائعة والمتداولة والمقبولة في ذلك العصر.

و- السلطة وسيلة لحفظ الأمن:

إذا دققنا في العوامل المخلة بالأمن، لاحظنا، عدا تدخل النساء الذي يحتاج إلى التدبير، ومنع تفشي البطالة في أوساط الرعية الذي يحتاج إلى "التحطيط"، أنّ ما تبقى يمكن تأمينه من خلال الحفاظة على القوة العسكرية وتعزيزها. بتعبير آخر، لا خطر يمكن أن يواجه المملكة في حال كان لدى الملك القوّة العسكريّة الالزامـة وعدد الجنود الوافيـ، ليكون بإمكانه في حالـ الـضـرـورةـ،ـ أـنـ يـخـيـفـ الرـعـيـةـ وـيـهـبـهاـ وـيـسـوـسـهـاـ،ـ وـأـنـ يـكـونـ لـدـيـهـ الـقـدـرـةـ الـكـافـيـةـ وـالـمـهـابـةـ الـتـيـ تـمـنـعـ هـجـمـاتـ المـالـكـ الـجـاـوـرـةـ أـوـ تـصـدـهـاـ،ـ وـلـيـمـنـعـ أـيـضـاـ بـقـوـتـهـ الـعـسـكـرـيـةـ قـيـامـ الـخـواـرـجـ.ـ معـ ذـلـكـ فـإـنـ القـوـةـ الـعـسـكـرـيـةـ وـقـوـةـ الرـدـعـ،ـ لـيـسـتـاـ الـوـسـلـيـتـيـنـ الـوـحـيـدـتـيـنـ لـمـوـاجـهـةـ الـتـهـدـيـدـاتـ الـتـيـ تـعـرـضـ لـهـاـ الـمـلـكـةـ.ـ فـقـدـ اـقـتـرـحـ الـخـواـرـجـ نـظـامـ الـمـلـكـ تـنـظـيـمـاـ مـتـعـدـدـ الـأـجـهـزـةـ لـمـرـاـقـبـةـ عـمـالـ الـحـكـوـمـةـ،ـ يـمـنـعـ ظـلـمـ الـرـعـاـيـاـ وـيـضـمـنـ رـضـاـهـمـ،ـ كـمـاـ يـمـنـعـ تـسـرـبـ الـخـواـرـجـ إـلـىـ الـدـيـوـانـ وـأـجـهـزـةـ الـحـكـمـ،ـ وـيـحـفـظـ المـذـهـبـ الـصـحـيـحـ الـحـقـ.ـ فـضـلـاـ عـنـ ذـلـكـ فـإـنـ الـخـواـرـجـ يـعـتـقـدـ أـنـ مـنـ وـاجـبـ الـمـلـكـ أـنـ يـطـلـعـ باـسـتـمـارـ بـوـاسـطـةـ الـجـوـاسـيـسـ وـالـمـخـبـرـيـنـ عـلـىـ أـوـضـاعـ الـعـمـالـ وـأـعـمـالـهـمـ،ـ وـفـيـ حـالـ اـكـتـشـافـ سـوـءـ نـوـاـيـاـهـمـ،ـ عـلـيـهـ أـنـ يـزـيـلـهـمـ مـنـ الـوـجـودـ³¹.

على هذا النحو يمكن أن تعدّ القوّة والسلطة أهـمـ وسـيـلـةـ منـ وـسـائـلـ حـفـظـ الـأـمـنـ.ـ وقدـ أـشـرـنـاـ مـنـ قـبـلـ إـلـىـ أـنـ السـلـطـةـ بـنـظـرـ الـخـواـرـجـ نـظـامـ،ـ وـإـنـ كـانـتـ فـيـ الـدـرـجـةـ الـأـوـلـىـ سـلـطـةـ عـسـكـرـيـةـ،ـ إـلـاـ أـنـهـاـ غـيـرـ مـحـدـودـةـ بـالـقـوـةـ الـعـسـكـرـيـةـ وـبـالـقـوـةـ الـقـهـرـيـةـ؛ـ وـإـعـطـاءـ الـأـوـلـوـيـةـ لـلـقـوـةـ الـعـسـكـرـيـةـ أـمـرـ مـفـهـومـ،ـ لـأـنـ الـأـمـنـ بـرـأـيـ الـخـواـرـجـ نـظـامـ هوـ الـمـحـافـظـةـ عـلـىـ حـدـودـ الـمـلـكـةـ وـقـدـرـةـ الـمـلـكـ عـلـىـ مـوـاجـهـةـ الـمـخـالـفـيـنـ وـالـمـعـارـضـيـنـ لـحـكـمـهـ،ـ الـذـيـ هـمـ فـيـ الـدـرـجـةـ الـأـوـلـىـ الـخـواـرـجـ وـالـرـوـاـفـضـ.ـ مـنـ هـنـاـ فـإـنـ الـخـواـرـجـ يـوـصـيـ بـتـعـزـيـزـ قـدـرـاتـ الـجـيـشـ،ـ وـبـرـىـ أـنـ قـوـتـهـ وـكـثـرـةـ عـدـيـدـهـ أـمـرـانـ مـفـيدـانـ:ـ "ـيـرـيدـ عـبـدـكـمـ الـمـطـيـعـ،ـ أـنـ يـتـضـاعـفـ عـدـدـ الـجـنـدـ مـنـ أـرـبـعـمـائـةـ إـلـىـ سـبـعـمـائـةـ رـجـلـ،ـ لـأـنـ زـيـادـةـ عـدـدـ الـرـجـالـ تـتـبـحـ لـكـمـ أـنـ تـحـكـمـواـ غـزـنـيـنـ وـالـسـنـدـ وـالـهـنـدـ،ـ وـمـلـكـ تـرـكـسـتـانـ وـالـصـينـ وـمـاـ وـرـاءـ الـصـينـ،ـ وـمـلـكـ الـيـمـنـ وـالـحـبـشـةـ وـبـلـادـ الـبـرـبـرـ وـالـنـوـبـةـ،ـ وـالـمـغـرـبـ وـبـلـادـ الشـامـ وـالـأـنـدـلـسـ حـتـىـ الـقـيـرـوـانـ فـيـ الـمـغـرـبـ،ـ وـإـخـضـاعـ الـرـوـمـ كـذـلـكـ،ـ فـكـلـمـاـ كـانـ جـيـشـ الـمـلـكـ أـكـثـرـ عـدـةـ وـعـدـيـدـاـ زـادـ عـدـدـ الـوـلـاـيـاتـ الـتـيـ يـحـكـمـهاـ،ـ وـكـلـمـاـ قـلـ عـدـدـ جـنـدـهـ قـلـ عـدـدـ تـلـكـ الـوـلـاـيـاتـ".ـ

في ذلك العصر، كانت القوّة والغلبة هي التي تعّين حدود الدول، ولم يكن هنالك تقدير أو اعتبار لأيّ حدّ من الحدود. لذلك فإنّ القوة العسكرية كانت موازية لسعة الحدود، وتتيح للملك قوة أكبر، وثروة أوسع، وتاليًا جيّشًا أقوى عدّة وعدادًا، فتزيد بذلك قوّة "الردع"، ويزداد الأمان.

في كلّ الأحوال، على الرغم من أنّ القوّة القمعية لها منافع عديدة، إلا أنها غير ناجعة دائمًا، أو على الأقلّ ليست مضمونة على الدوام. فعلى سبيل المثال يمكن للقوّة القهريّة أن تcum الخوارج، لكنّها لا تحدّ من ظهور خوارج جدد. لذلك فإنّ الخواجة أبدى اهتمامًا بـ"سلطة الملايحة/الوسائل اللبنيّة"، ورأى أنّ من واجبات الحكومة ترويج شرائع الدين الصحيح وأحكامه، والأهم من ذلك إعداد العلماء، الذين يستطيعون الردّ على "الشبهات"، ورفض المذاهب الباطلة. وقد بادر الخواجة نظامًا عمليًّا، إلى تأسيس المدارس النظميّة، التي كان يُدرّس فيها فقط علم الكلام الأشعريّ، وفقه الشافعيّ وأحيانًا الحنفيّ. كان هدف الخواجة من هذا العمل، مواجهة الروافض وأهل البدع (بحسب وجهة نظره)، من خلال ترويج الدين وـ"المعتقد الصحيح". كما كان يهدف كذلك أن يثبت في تؤمن الملك أي الدين المعتقدات الصحيحة، فتنتفي العقائد الباطلة من المجتمع؛ فينوجد عند ذلك نوعٌ من وحدة العقائد وتجانسها، مما يؤدّي إلى ثبات الملك ودوامه، فيقضي على الاضطراب وعدم الاستقرار الناجم عن خروج الروافض، ويصبح هذا المذهب بلا أنصار، ويعتنق الجميع العقيدة الصحيحة، ولا يبقى هنالك من خلل في الدين أو في الملك. لكنّ التدبير المذكور أفسر عن نتيجة عكسيّة، وفي عدد من النظميات وصل أمر المشاحنات والجادلات المذهبية إلى حدّ سفك الدماء وإيقاف العمل³³، ولم يسيطر مطلقاً الانتظام والنسق الواحد الذي كان يطمح إليه الخواجة.

مع ذلك فإنّ مبادرته العملية هذه تدعم عقیدته القائلة إنّ المعرفة يمكن أن تكون حصيلة السلطة السياسيّة، وبعبارة أوضح، يمكن للسلطة أن تُنتج معرفةً منسجمةً معها تتقوّى بها. كما أنّ دعوة الخواجة نظام للعلماء الشافعيين من الأماكن البعيدة للعودة إلى خراسان، والتدرّيس في المراكز العلميّة التي أسّسها، يدعم نظريته هذه أيضًا. يبدو كذلك، كما ذكرنا من قبل، أنّ الخواجة يرى أنّ هنالك تلازماً بين الرعية القويّة وبين الحكومة أو المملكة المقتدرة. فالرعايا الذين ينعمون بالرخاء الزراعيّ والتجاريّ بإمكانهم بشكل أفضل أن يساعدوا المملكة، وأن يؤدّوا ما يتوجّب عليهم من ضرائب، فتقوى المملكة ومتلك تاليًا جيّشًا أقوى، وإن لم يرّاع الملك حال الرعية، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى زوال ملّكه.

النتيجة: إنّ كتاب "سir الملوك" للخواجة نظام الملک، هو أحد أبرز الآثار وأهمّها في حقل كتب النصائح السياسية، أو المدونات السياسية. وقد وضح الخواجة في هذا الأثر، بصورة غير مباشرة، آراء لافتة للانتباه في موضوع الأمن في الدولة الكلاسيكية ما قبل الدولة الحديثة. وقد أكّد فيها على التوأمة بين الملك والدين، كما أكّد على ضرورة المحافظة على كلّ منهما وتنميته، للمحافظة على الآخر وتنميته، كما أكّد على العلاقة بين أمن الرعايا وقدرة الملك وعظمته. والموضوع الرئيسيّ هو أمن الملك وحدود المملكة. وهذا الأمن معّرض لمخاطر داخلية وخارجية، وقد حاول الخواجة نظام من خلال تأكيده على سلطة اللين والرفق من ناحية وسلطة الشدّة من ناحية أخرى، وكذلك من خلال إقرار نظام متعدد الأجهزة الرقابية والجاسوسية، أن يوضح طرق المحافظة على السلطة وتعزيزها، وإقرار الأمن، وتبعاً له إقرار الرفاهية والرخاء للرعايا والمحافظة على الدين. السلطة التي تعتمد على الشدّة واللين، هي التي تنتج الأمن، كما أنّ قوة الرعية وفي الوقت نفسه خوفها من الحاكم وثقتها به واعتمادها عليه، أمور تؤدي إلى اقتدار الملك والملك.

الهوامش:

- 1- Rosenthal, Erwin, *Political Thought in Medieval Islam*, London: Cambridge Univ. Press, 1962 pp. 62ff.
- 2- الطباطبائي السيد جواد، زوال اندیشه سیاسی در ایران: گفتار در مبانی نظری الخطاط ایران [زوال الفكر السياسي في إيران: مقالة في القواعد النظرية للإنحطاط في إيران]، طهران، منشورات کویر، 1383 ش [2004م]، ص 182.
- 3- فیرحی، داود، قدرت، دانش ومشروعت در اسلام [السلطة، العلم، المشروعية في الإسلام]، طهران، منشورات نی، 1378 ش [1999م]، ص 57.
- 4- دو فوشہ کور، شارل هنری، اخلاقیات در ادبیات فارسی از سده سوم تا سده هفتم هجری [الأخلاق: المفاهيم الأخلاقية في الأدب الفارسي من القرن الثالث وحتى القرن السابع المجري]، ترجمه بالفارسیه: محمد علی امیر معزی، عبد الحمد روح بخشان، طهران، المركز الجامعی، مؤسسه الدراسات الإيرانية الفرنسية في إيران، 1377 ش [1999م]، ص 7.
- 5- Skinner, Quentin, "Visions of the politics", Vol.1, Regarding the Method, Cambridge: Cambridge Univ. press, 2002, p. 96.
- 6- Ibid, p. 98.
- 7- Ibid, p. 115- 6.
- 8- Ibid, p. 119.
- 9- Ibid, p. 120.
- 10- سلیمان الراؤندي، محمد بن علی، راحة الصدور وآية السرور في تاريخ آل سلجوقد، تصحیح، محمد إقبال، طهران، منشورات امیر کبیر، 1364 ش [1985م]، ص 3- 102.
- 11- الخواجة نظام الملک، سیر الملوك "سیاست نامه"، بإشراف هیوبرت دارک، طهران، المنشورات العلمیة الثقافیة، 1383 ش [2004م]، ص 27.
- 12- راحة الصدور وآية السرور في تاريخ آل سلجوقد، م. س. ص 182.
- 13- سیر الملوك، م. س. ص 129.
- 14- راحة الصدور وآية الصدور في تاريخ آل سلجوقد، م. س. ص 118.
- 15- بنداری الأصفهانی، تاریخ السلسلة السلجوقدیة (زبدة النصر، ونخبة العصر)، ترجمه بالفارسیه محمد حسین حلیلی، طهران، المركز الثقافی الإیرانی، 1348 ش [1969م]، ص 109.
- 16- یوسف بن علی المستوفی، خیردنامه: اثری از قرن ششم هجری [كتاب العقل: أثر من القرن السادس المجري]، بإشراف منصور ثروت، طهران، امیر کبیر، 1372 ش [1993م].

- 17- دبر سیاقی، محمد، (إشراف)، سفرنامه حکیم ناصر خسرو قبادیانی، مروری با حواشی و تعلیقات و فهارس اعلام تاریخی [رحلة الحکیم ناصر خسرو القبادیانی، لحة على الحواشی و التعلیقات وفهارس الأعلام التاریخیة]، طهران، 1373 ش [1994م]، ص. 169.
- 18- محمد بن محمد الغزالی الطوسي، نصیحة الملوك، تصحیح و حواشی: جلال الدین همایی، طهران، منشورات بابک، 1361 ش [1982م]، ص 30-129.
- 19- سیر الملوك، م. س. ص. 12.
- 20- نصیحة الملوك، م. س. ص 111، ص 2-131.
- 21- سیر الملوك، م. س. ص. 80.
- 22- م. ن، ص. 79.
- 23- م. ن، ص 129.
- 24- م. ن، ص 2-131.
- 25- م. ن، ص 216.
- 26- م. ن، ص 129.
- 27- نصیحة الملوك، م. س، ص 4-223.
- 28- سیر الملوك، م. س، ص 4-223.
- 29- م. ن، ص 3-242.
- 30- م. ن، ص 246.
- 31- م. ن، ص 30 وما بعدها.
- 32- م. ن، ص 224.
- 33- کسائی، نورا...، مدارس نظامیة وتأثيرات علمی واجتماعی آن [المدارس النظامیة وتأثيرها العلمی والاجتماعی]، طهران، جامعة طهران 1358 ش [1979م]، ص 17.

أركولوجية الدراسات الأمنية في إيران

رضا خليلي*

الخلاصة:

إنَّ بحث قواعد الدراسات الأمنية في إيران، والمؤلفات المتخصصة بهذا الموضوع، ضرورة من الضرورات التي يجب أن تحظى بالأهمية تدريجياً. وفي هذا السياق تتطرق هذه المقالة في البداية إلى ماضي الدراسات الأمنية في إيران وكيفية تشكّلها، آخذةً في الاعتبار أهمية هذه الدراسات وضرورتها، مع التأكيد على الفرق بين مفهوم الأمن أو الإحساس بالحاجة إليه والدراسات الأمنية من ناحية، ومن ناحية أخرى الفرق بين الدراسات الأمنية في إيران والدراسات الأمنية الإيرانية، لتحديد المسائل والمشاكل التي يعالجها هذا الحقل الدراسي، وتالياً تحليل هذه المسائل والمشاكل. ويعتقد كاتب المقالة أنَّ الدراسات الأمنية في إيران رهينة حلقات ثلاثة من التبعية: أي التبعية المفهومية، والتبعية العلمية، والتبعية الفكرية، وما لم تتحرّر من هذه القيود، لا يمكن الكلام على الدراسات الأمنية الإيرانية كحقل مستقلٍّ جدير بالدراسة.

المصطلحات المفاتيح: الاستراتيجيا، الدراسات الأمنية، الدراسات السياسية، الدراسات الاستراتيجية، الدراسات الدولية.

* السيد رضا خليلي، مجاز في العلوم السياسية، من جامعة العلامه الطباطبائي، عضو الهيئة العلمية، ومحقق في فريق الدراسات التأسيسية والمنهجية في مركز الدراسات الاستراتيجية.

- فصلية الدراسات الاستراتيجية، السنة العاشرة- العدد الثاني، صيف العام 2007، الرقم المتسلسل 36.

على الرغم من قصر المدة التي انقضت على بدء اهتمام المجتمعات والمحافل العلمية الإيرانية بالدراسات الأمنية، ويفاعة الظروفات العلمية لهذه الظاهرة، لكننا نواجه اليوم كمية لافته من الآثار والمؤلفات التي تعالج موضوع الأمن في إيران، تتيح لنا إمكانية استخدام عنوان "الدراسات الأمنية في إيران" لمعرفة ماهيتها وتقديرها وخصوصيتها. ومن الضروري، منعاً لأي إيهام أن نشير بدايةً إلى أنّ هنالك فرقاً كبيراً بين "الدراسات الأمنية في إيران" و"الدراسات الإيرانية" ، ولا معنى لدراسة الموضوع الثاني، ما لم تتم معالجة الموضوع الأول.

المقصود بالدراسات الأمنية في إيران مجموعة من المؤلفات التي هي في معظمها ترجمات لكتابات تتمحور حول الأمن والقضايا الأمنية في إيران. وتغطي مجموعة المؤلفات هذه مساحة أوسع من المساحة التي الدراسات الإيرانية، وتضم جميع المسائل المتعلقة بـ "الأمن" ، في إيران وفي غيرها على حد سواء. هذا في حين أنّ الدراسات الأمنية الإيرانية تنطلق من الأفكار المحلية الخاصة بالمجتمع الإيراني، والتي لا يمكن إدراكتها بدون القراءة النقدية لمحفوظ الدراسات الأمنية في إيران ولماهيتها.

وما لا شك فيه أنّ الكلام على الرؤية النقدية لمضمون الدراسات الأمنية في إيران ولماهيتها، ليس كلاماً مبسطاً أو مقولة قليلة الأهمية. فتعقيد هذه المسألة وصعوبتها ناجحة عن كون الدراسات الأمنية في إيران لم تكن - حتى اليوم - دراسة مستقلة، كما أنّ مفهوم الأمن في إيران لا يتمتع بحد ذاته بهذه الشروط، هذا أولاً، وثانياً الرؤية النقدية تتطلب تجاوز مرحلة التوصيف وصولاً إلى التحليل والتوضيح أساساً للعمل. في الوقت نفسه، بما أنّ الدراسات الأمنية في إيران لم تكن حتى اليوم موضوعاً مستقلاً، من الواجب أن تعالج الدراسة في هذا الحقل، أيّاً كان نوعها، مراحل التوصيف والتحليل والتوضيح معاً؛ وهذا عمل تواجهه على الأقل ابستيمولوجيا، صعوباتٌ جمة.

إنّ أهميتها وضرورتها ناجحة أولاً عن أنّ معرفة قضايا هذا الحقل الدراسي ومشكلاته، تمنع تكرارها في الدراسات اللاحقة، وتضع الإمكانيات العلمية المحدودة في بلادنا على الطريق الصحيح، وثانياً، لا يمكن منطقياً بدون معرفة هذه المسائل والمشكلات التي تواجه الدراسات الأمنية في إيران، إنجاز الدراسات الأمنية الإيرانية، عملياً، كحقل خاص داخل تلك الدراسات المذكورة.

لتحقيق مثل هذه الأهداف، من الضروري جعل ماهية الدراسات الأمنية في إيران وخصائصها، موضوعاً للسؤال، لنتعرف مضمون هذا الحقل الدراسي وماهيته، ولنطلع كذلك على نوعية المشاكل ومصادرها. لذا، فإنّ المسألة الأساسية في هذه المقالة، هي الدراسة العلمية لمضمون الدراسات الأمنية وماهيتها في إيران. تحقيقاً لهذا المهدف، وسعياً للإجابة عن هذا السؤال الأساسي التالي: "ما هي المشكلات التي تعاني منها الدراسات الأمنية في إيران، وكيف يمكن للدراسات الأمنية الإيرانية أن تتحلى بهذه المشكلات وتتخلص منها؟".

من الممكن منطقياً، العثور على الجواب عن هذا السؤال، مع التأكيد على "النظريات" و"أهل الرأي" و"الخطاب السائد"، من خلال صور ثلاث هي: "النظرية المحورية"، "الشخص المحوري"، و"النص المحوري"، ومن الأفضل حتماً تقويم هذه الحقول الثلاثة ليكون الجواب عن السؤال المذكور آنفاً، دقيقاً. في الوقت نفسه، يركّز الكاتب في هذه المقالة على دراسة "النص المحوري"، دون أن تتمحور الدراسة على نظرية محددة أو منظّر معين".

للإجابة عن السؤال المذكور آنفاً، إنطلاقاً من فرضية الاختلاف القائم بين الدراسات الأمنية في إيران و الدراسات الأمنية الإيرانية من ناحية، مع الأخذ في الاعتبار انعكاس الخصائص العامة للدراسات الأمنية الغربية، في أدبيات الدراسات الأمنية في إيران من ناحية أخرى. فضلاً عن "تبعة مفهوم الأمن" و "تبعة الدراسات الأمنية"¹، اللتان ظرّحان في الغرب كمشكلتين أساسيتين من مشاكل الدراسات الأمنية، ستتكلّم على مشكلة أخرى بعنوان "التبعة الفكرية للدراسات الأمنية" في إيران. وهكذا فإنّ الفرضية التي أخذت بعين الاعتبار في هذه المقالة هي التالية: "لقد تشكّلت الدراسات الأمنية في إيران في إطار التبعة المفهومية والعلمية والفكرية، ولهذا السبب، أسرفت عن نكوص بنويٍّ في تكوين دراسات أمنية إيرانية". لذلك ولتنقية الدراسات الأمنية الإيرانية من هذه المشكلات، من الضروري التأكيد على أن تترافق الدراسات الأمنية في إيران مع الاستقلال المفهومي والعلمي والفكري لموضوع الأمن".

في بحث هذه الفرضية، يجب الأخذ بعين الاعتبار، ما نواجهه من تنوع وتناقض في الآثار الموجودة، وفي الحقيقة لا معنى لدراسة كيفية تكون الدراسات الأمنية في إيران سوى إضفاء الاستمرارية والانتظام على التناقض والخلل داخل شبكة مترابطة من العلاقات بين العلم والسلطة في إيران طيلة هذه السنوات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، بما أننا نتطرق إلى دراسة هذا الحقل في إيران وتقويمه بنظرة عصرية، نرى أنّ النظرية "الأركولوجية" ملائمة وناجحةً أكثر من غيرها في هذا السياق. لذلك، تطرّقنا في البداية مستخدمين هذه النظرية، إلى

دراسة ماضي الدراسات الأمنية، والعلاقة بين الأمن والدراسات الأمنية في إيران، ومن ثم عالجنا الخصوصيات الثلاث الدراسات الأمنية في إيران، أي التبعية المفهومية للأمن، وتبعية الدراسات الأمنية، والتبعية الفكرية للدراسات الأمنية الغربية، لتتوسيع من خلال هذه الدراسة، وهذا التحقيق كيفية تكون الدراسات الأمنية في إيران.

أ- ماضي الدراسات الأمنية في إيران:

إن ظهور الدراسات الأمنية- ليس كقسم مستقل، وإنما كحقل فرعي من حقول الدراسات الاستراتيجية، والدراسات السياسية أو الدراسات الدولية- ليس له حتى في الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأول² لهذه الدراسات، ماضٍ تاريخي، ولا يعود كحد أقصى إلا إلى المدة الزمنية الفاصلة بين الحريين العالميين³، وهو ليس أقدم من ذلك في إيران أيضاً.

إن أول أثر كتب باللغة الفارسية، وله ارتباط بموضوع الأمن الوطني، هو كتاب "الأمن الوطني"، الذي صدر في العام 1962م، عن كلية القيادة والأركان العامة للجيش⁴. مع ذلك، لم تحظ الدراسات الأمنية باهتمام المحافظ والمراكز العلمية والجامعية إلى مدة قريبة؛ وإذا راجعنا عناوين المقررات الدراسية في قسم العلوم السياسية وال العلاقات الدولية في الجامعات الإيرانية، إلى ما قبل العام 1971م، لن نعثر على أيّ أثر للأمن والدراسات الأمنية فيها.

في الحقيقة، لم يكن بحث موضوع الأمن كحقل علمي مستقل، في أي مرحلة من المراحل، موضع اهتمام المراكز الجامعية الإيرانية، اللهم إلا في العام 1971م، وفقط كموضوع فرعي من مواضيع العلوم السياسية وال العلاقات الدولية. على الرغم من أنه كان قد مر حتى ذلك التاريخ أكثر من سبعة عقود على بدء العمل في مدرسة العلوم السياسية في إيران⁵، ومع أنه منذ تأسيس كلية الحقوق والعلوم السياسية في ربيع العام 1934 وحتى العام 1971م، كان مركز الدراسات العليا الدولية في جامعة طهران، وكلية العلوم الاقتصادية والسياسية في الجامعة الوطنية الإيرانية، يتوليان تدريس العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، فإن بحث الأمن، لم يدخل مطلقاً ضمن المقررات الدراسية في القسمين المذكورين؛ وفقط في العام 1971م، حين بدأ المركز الأعلى للسياسة والأمور الخزبية، نشاطه في إطار كلية العلوم السياسية والاجتماعية، أُقحم بحث الأمن الوطني ضمن المقررات الدراسية في قسم العلوم السياسية⁶، ليكون بذلك، البداية الرسمية للاهتمام بالدراسات الأمنية في المراكز الجامعية، وليسطّر في الوقت نفسه ماهية تبعية هذا الحقل الدراسي لدراسات السياسة الخارجية. ففي الحقيقة، كان وضع بحث السياسة الخارجية وبحث الأمن الوطني معًا في مقرر دراسي واحد، دليلاً على عدم الاهتمام

الجّدّي والخاص بالدراسات الأمنية من ناحية، وممّهداً من ناحية أخرى المجال للتبّعية المفهوميّة والعلميّة للأمن وللدراسات الأمنية لمفهوم السياسة الخارجية والدراسات الدوليّة. وعلى الرّغم من أنّ هذا الوضع كان مرحلّاً، إلا أنّ الدراسات الأمنية لم تحظّ بالاهتمام حتّى في المراكز الدراسية الجامعيّة الأخرى، التي تأسّس فيها من بعدُ قسمٌ للعلوم السياسيّة.

في الحقيقة، لم يكن هنالك أدنى اهتمام خاص بمفهوم الأمن والدراسات الأمنية إلى ما قبل الثورة الإسلاميّة. وتوضّح دراسة الآثار المتوافرة من تلك المرحلة، عدم الاهتمام بالأمن كدرس أو حتّى كفصل مستقلّ، وإنّما كمفهوم مرتبط بالسياسة الداخليّة⁷، أو بواسطة المؤسّسات الأمنية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومتقدّماً بالاستراتيجيّة العسكريّة⁸.

هذا الوضع بقي على حاله ولم يتغيّر حتّى بعد الثورة الإسلاميّة، و"الثورة الثقافية"، التي أعقبتها في الجامعات، والتي أسفرت عن تحولٍ أساسيٍ في المقرّرات الدراسية وعنوانين الدروس في الأقسام الجامعيّة المختلفة، لا سيّما العلوم السياسيّة وال العلاقات الدوليّة، وحتّى بعد هذه التغييرات لم يحظّ بحث الأمن بالاهتمام اللازم، ولم تخصّص أيّ وحدة من وحدات الجداره أو الدراسات العليا والدكتوراه في العلوم السياسيّة وال العلاقات الدوليّة لهذا الموضوع أيّ درس مستقلّ⁹.

يعود اهتمام المراكز العلميّة والجامعيّة بموضوع الأمن والدراسات الأمنية في المرحلة التي أعقبت قيام الثورة، إلى السنوات التي تلت الحرب المفروضة. وللأهمية الكبّرى والأولويّة التي حظي بها الأمن الوطني خلال سنوات الحرب. أصبح موضوع اهتمام ممّيز بعد انتهاء هذه التجربة الباهظة الكلفة، فأُسس للمرة الأولى قسم العلوم السياسيّة ذو المنحى الأمني الوطني في العام 1995 م في كلية الفارابي للعلوم والفنون، في البداية في مرحلة الجداره، ثم في مرحلة دبلوم الدراسات العليا والدكتوراه.

إنّ تأسيس قسم العلوم السياسيّة ذي المنحى الأمني الوطني في كلية الفارابي للعلوم والفنون التي هي كلية عسكريّة، يدل على ضرورة وأهميّة اهتمام المؤسّسات العسكريّة والأمنية بهذا الموضوع قبل المراكز والمحافل الجامعيّة غير العسكريّة، وفي الوقت نفسه يعبّر عن الصبغة العسكريّة الأمنية للدراسات الأمنية، أو في حقيقة الأمر، تبعيّتها للعلوم العسكريّة والدراسات الاستراتيجيّة أيضًا. وهكذا، على العكس مما كان عليه الأمر قبل الثورة حيث نشأ الاهتمام بالأمن الوطني في المراكز الجامعيّة غير العسكريّة، على هامش السياسة الخارجية، كان مصدر الدراسات الأمنية بعد الثورة عسكريّاً وتابعًا للعلوم العسكريّة أو الدراسات الاستراتيجيّة،

ويجب البحث عن أسباب ذلك في ظروف المجتمع الإيرانية طيلة سنوات الحرب المفروضة، وحتى في السنوات التي أعقبتها.

في الحقيقة، لقد ضاعفت الظروف السياسية والاجتماعية بين عامي 1981 و1991م من تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الاستراتيجية والعلوم العسكرية، وربما لهذا السبب أيضاً، حضرت الكليات غير العسكرية موضوع الأمن الوطني داخل إطار "القضايا العسكرية والاستراتيجية المعاصرة"، بدلاً من الاهتمام به كموضوع مستقل أو حتى في إطار العلوم السياسية والدراسات الدولية، فغدت بذلك تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الاستراتيجية، وزادت من سيطرة الرؤية العسكرية المتشددة في هذا المجال. بعبارة أخرى لم يؤدّ هذا التحول في النظرة إلى الأمان والدراسات الأمنية إلى اتساع النطاق العلمي والنظري للبحث في الكليات غير العسكرية، ولذلك، على الرغم من اتساع نطاق الاهتمام بالدراسات الأمنية في البلاد إبتداءً من العام 1971م، لكن ذلك حدث في المراكز البحثية التابعة للإدارات والمؤسسات العسكرية والأمنية، قبل المراكز الجامعية. وهكذا على الرغم، من أن اتساع نطاق الدراسات الأمنية في العقد التاسع من القرن العشرين، كان أمراً ملحوظاً مقارنة بالعقود السابقة، لا سيّما العقد الثامن، حيث كان مفهوم الأمن الوطني فاقداً للمعنى حتى لدى المنظرين السياسيين، لكن ما يؤسف له حقاً، أن مساهمة الجامعات في هذا المجال كانت شيئاً لا يذكر، حتى أن هذه المراكز وجدت نفسها مضطّرةً، في تحضير الدروس التي يحتاجها الطلبة، أن تستعين بنصوص صادرة من المراكز البحثية الناشطة في هذا المجال تأليفاً وترجمة¹⁰. لقد وصف أحد واضعي الآثار القيمة في حقل الدراسات الأمنية، بشكل جيد ظروف الدراسات الأمنية وأوضاعها، في السنوات التي أعقبت الثورة كما يلي:

"على الرغم من أن التغيير الذي طرأ على مفهوم الأمن الوطني، على مستوى واسع، قد أثر في كثير من التوجهات الوطنية، لكن الطرح العلمي والنظري لهذا البحث في إيران يُعد ظاهرة جديدة وحديثة. ومن الواجب القول إن عبارة "الأمن الوطني" ظلت طيلة العقد الثامن [من القرن العشرين] قليلة الاستعمال، ولم يُصبح استخدام هذا المفهوم شائعاً في المدونات السياسية إلا ابتداءً من منتصف العقد التاسع من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين شغل أذهان عدد كبير من المفكرين السياسيين في البلاد. لقد ظلت النظرة، القائمة، إلى هذا المفهوم قبل التاريخ المذكور محصورة في إطار ملاحظات المفكرين الاستراتيجيين والعسكريين. إن طرح الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم الذي حل محل النظرة الأحادية الاتجاه، إنما هو تطور جديد لم يتجاوز عمره بضع سنين. والشاهد على هذا الادعاء تأسيس مراكز جديدة في البلاد في منتصف التسعينيات، كانت الغاية من وراء تأسيسها إجراء البحوث العلمية

في إطار هذا المفهوم. والنصوص التي تعالج الأمان الوطني بأسلوب علمي، باللغة الفارسية، هي بشكل رئيسيّ من نتاج الأنشطة البحثية لهذه المراكز¹¹.

من هنا، يمكن القول إنَّ الدراسات الأمنية في إيران، كانت بشكل رئيسيٍّ حصيلة اتساع رقعة المراكز البحثية إبتداءً من منتصف العقد التاسع من القرن العشرين وما بعده، وكان للظروف السياسية- الاجتماعية في سنوات الحرب وما بعدها دورٌ مؤثرٌ في البدء بتدوينها وفي استمراريتها وحتى في تحديد ماهيتها. بناءً على هذا الوضع، يدو طرح السؤال التالي منطقياً: ألم يكن موضوع "الامن" يحظى بأيّ أهمية قبل أن تستجدّ الظروف الآنفة الذكر، أو حتى قبل أن تتشكل الدراسات الأمنية في إيران؟

ب- العلاقة بين الأمن والدراسات الأمنية في إيران:

إنَّ التأخر في إعداد الدراسات الأمنية في إيران، لا يمكن أن يكون معناه عدم إيلاء موضوع الأمن الأهمية الالزامية، أو أن يكون دليلاً على الشعور بعدم الحاجة إليه. إنَّ نشادان الأمن والأمان من أهمّ الميول وال حاجات الإنسانية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجوهر الوجود الإنساني¹²، وهذا الأمر لا يختلف من مجتمع إلى آخر، وما من مجتمع إنسانيٍّ لديه ميل إلى الأمان أكثر من مجتمع آخر، وعمر هذا الميل من عمر التاريخ البشري. لكنَّ ما يبعث على الاختلاف، هو التفاوت في مستوى الحاجة إلى الأمان وأولوية أبعاد هذه الظاهرة ووجوهاها وصورها المختلفة. على هذا الأساس، على الرغم من أنَّ الدراسات الأمنية في إيران ظاهرة متأخرة نسبياً لم يبدأ الإهتمام بها قبل منتصف العقد التاسع من القرن العشرين، لكنَّ الاحساس بالحاجة إلى الأمان في المجتمع الإيرانيِّ كغيره من المجتمعات البشرية، قدّمَ قدمَ تاريخ الشعوب التي استوطنت هذه الديار.

إنَّ هذا الأمر يعبّر عن طول المدّة التاريخية الفاصلة بين الإحساس بالحاجة إلى الأمان، وبين أهمية الأمان وضرورته من ناحية أخرى، ويقى، على الرغم من التاريخ الطويل الذي يفصل بين الأمرين، ضعف مفهوم الأمان وضعف الدراسات الأمنية ظاهرتين متراطتين ترابطاً وثيقاً، وما لم يؤخذ هذا الارتباط الوثيق بعين الاعتبار، لا يمكن تخطي هذا الضعف. وقد عبر رائد من رواد الدراسات الأمنية الإيرانية، وأحد أهل الرأي المنظرين في هذا الميدان، عن العلاقة الوثيقة بين مفهوم الأمن والدراسات الأمنية على النحو التالي:

"إن الدراسات النظرية حول ماهية الأمان في إيران، دراسات جديدة لا تزال تخطو خطواتها الأولى. يعني أنه حتى منتصف العقد التاسع [من القرن العشرين]، قلما نعثر على مؤسسة أو مركز يحمل على عاتقه رسالة البحث الأمنية، قد عمل على جمع الوثائق والمستندات، واستقطاب المحققين والخبراء

علمياً - وعملياً، لتحليل النظريات السائدة في العالم الغربي، وتالياً لإنتاج نصوص وعرضها بشكل منظم ومنسجم. ونتيجة لتقصير المراكز العلمية - البحثية، كان مفهوم الأمن الوطني يقوم دون إنتاج نظريّة تُذكر، وأفضل النظريات العلمية التي عُرِفَ بها كانت عبارة "لا وجود للخطر"¹³.

كان من نتيجة هذا الضعف المفهومي للأمن، وضعف الدراسات الأمنية في إيران، أنّ المجتمع وجد نفسه عملياً يفتقد إلى الطرح الجامع والمحدد، ولم يُبذل أيّ جهد للقيام باستقصاء علمي للظروف الأمنية في البلاد، وتدوين استراتيجية ضخمة، أو طرح جامع للأمن الوطني. ويشرح الدكتور تاجيك، وهو رائد آخر من الروّاد في حقل الدراسات الأمنية، وأحد أصحاب النظريات، القصور العلمي معرفياً وتخطيطاً لبرنامج أمني معين على النحو التالي:

"بعد مرور عقدين من حياة النظام، ولم تتوضّح حتى الآن الاتجاهات الاستراتيجية للأمن الوطني (السعة الحورية، الحافظة الحورية، النمو الحوري أو تراكيب منها، بالإضافة إلى أنه ليس واضحاً من أي زاوية يجب أن يُنظر إلى الأمن الوطني (العنف، اللين، التعددية أم غير ذلك)، وعلام ابني طرح أمن المجتمع؟ وما هي الرؤية التي يؤسّس لها"¹⁴.

وهكذا حين يجري الكلام على الدراسات الأمنية في إيران، يجب أن ننتبه إلى أنّ الدراسات الأمنية في إيران أو الإحساس بالحاجة إلى الأمن، أمر مختلف عن طرح برنامج أو استراتيجية جامعة للأمن الوطني: لتفكيك هاتين المقولتين، يجب أن نأخذ في الاعتبار أنّ "الأمن" كان قضية معروفة لدى الإيرانيين منذ زمن بعيد، في حين أنّ الدراسات الأمنية في إيران ظاهرة جديدة، والأكثر جدّة "الإحساس بالحاجة إلى طرح مفهوم محدّد لتدبّر المقولات الأمنية المختلفة"¹⁵.

للتأكيد على أنّ الدراسات الأمنية في إيران جديدة ولا تزال تخطو خطواتها الأولى وجدنا من الأفضل أن نكتفي بلفت الانتباه إلى العبارات التي وردت في مقدمة كتاب "الأمن الوطني والنظام العالمي" (أول كتاب وضع بعد الثورة في العام 1995م، في حقل الدراسات الأمنية):

"كان الدافع إلى تأليف هذا الكتاب، عدم وجود أيّ أثر يتطرق إلى توضيح مفهوم الأمن الوطني، ومكانته في النظام العالمي الحالي... فبحسب علمنا، لم يُنشر حتى الآن أثر مستقلّ يعالج الموضوع من جميع جوانبه، حتى أنّ هذا المفهوم في بلدنا لم يخرج عن حدود الأبحاث الضمنية والمترفرقة، ولم يدخل حتى الآن إلى عالم التحقيقات الجامعية... لقد كتب هذا الأثر المستقلّ لتوضيح قواعد الأمن الوطني ومفاهيمه، لجعله بحثاً متداولاً في المؤسسات الجامعية وغير الجامعية"¹⁶.

بعد توضيح الفرق بين المفاهيم المذكورة آنفًا، يمكن الآن جعل موضوع التحقيق أكثر دقة. وبناء عليه، سنعالج في هذا البحث، على قاعدة العلاقة بين الأمن والدراسات الأمنية، أركولوجية الدراسات الأمنية في إيران.، ونوضح في الوقت نفسه أنّ الهدف من مفهوم الأمن في هذا البحث ليس الإحساس بالحاجة إلى الأمن الذي أسفرت عنه متغيرات أمنية منذ البداية وحتى اليوم. كذلك فإنّ هذه المقالة لن تتمحّض أيضًا عن طرح جامع أو "استراتيجية للأمن الوطني"، لكنّ الأمر المهمّ الذي ترکّز عليه، هو دراسة الوضع المفهومي للأمن من ناحية، ووضع الدراسات الأمنية من ناحية أخرى، المتراطّلين ترابطًا وثيقًا، وما يواجههما من مشكلات وقصور.

1- مفهوم الأمن:

إنّ مفهوم الأمن يختلف في الظروف الحالية التي يواجهها المجتمع الإيراني، بما كان عليه في الماضي، وكذلك عن المفهوم الذي ساد في السنوات التي سبقت إنشاء مراكز البحوث المرتبطة بالأمن الوطني. لقد كان فهم العلماء المسلمين الإيرانيين للأمن في القرون الوسطى، مفهومًا سلبيًا ومحدودًا، ولم يكن في نظرهم أكثر من الاستقرار وعدم وجود اضطرابات أو الخطر الداخليّ والخارجيّ. في ذلك العصر لم يُفسّر الأمن بالمفهوم الإيجابيّ الذي يدلّ على تنمية قدرات المجتمع للوصول إلى الحياة العادلة¹⁷، فعلى سبيل المثال، كان الموضوع الأصلي للأمن كما طرّحه نظام الملك [في كتابه سير الملوك] يقتصر على الملك وعلى حدود المملكة، التي يجب أن تكون في مأمن من الخطر والتهديد¹⁸.

وإلى ما قبل إنشاء المراكز البحثية المرتبطة بالأمن الوطني في منتصف التسعينات من القرن العشرين، لم يكن معنى الأمن لدى أهل الرأي في أقسام العلوم السياسية وال العلاقات الدوليّة، مختلفًا عن المعنى المذكور أعلاه. وقد حرّى تعريف "الأمن الوطني" في أفضل النظريات العلمية بـ "عدم وجود الخطر"¹⁹. فعلى سبيل المثال في أحد كتب "مبادئ العلاقات الدوليّة" الذي كان لسنوات عديدة، المرجع الذي يُدرّس في كليات العلوم السياسية، ورد مفهوم الأمن بمعنى المحافظة على كامل التراب الوطني، وصون حياة أبناء الشعب، وبقاء الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والسياسية؛ والمحافظة على الثروات الوطنية، وعدم وجود أي خطر خارجي يهدّد المصالح الوطنية والمعيشية في البلاد²⁰.

2- الدراسات الأمنية:

كان هذا الانطباع عن مفهوم الأمن حاجزاً سدّ الطريق على الدراسات الأمنية حتى بشكّلها التّبعي. لأنّ هذا الانطباع جعل الأجهزة العسكريّة أفضل من يؤمن هذه الدراسات، وجعل الكلّيات العسكريّة (على أحسن تقدير)، أفضل مرجع للدراسات الأمنية، حتّى أنّ أقسام العلوم السياسيّة وال العلاقات الدوليّة لم يكن لديها أيّ توجّه لدراسة هذه الظاهرة (بالأوصاف المذكورة). في الحقيقة، كان مفهوم الأمن إلى ما قبل التّسعينات من القرن العشرين يُعدّ مفهوماً "ضعيفاً ومتخلّفاً"، والضعف والتّخلّف هذان كانا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بضعف الدراسات الأمنية وقصورها. في الوقت نفسه، يُطرح السؤال التالي: هل سُويت هذه المشكلة بعد أن تأسّست المراكز البحثيّة المرتبطة بالأمن الوطني في التّسعينات؟ إنّ الجواب عن هذا السؤال بحدّه في تقييم الدكتور إفتخاري لمفهوم الأمن ووضع الدراسات الأمنية في إيران:

"إنّ إحساس المجتمع العلمي بالنقض الحاد على المستوى النّظري، وحاجة نظام الحكم الماسّة لميدان البحث هذا، كانا وراء ما شهدته الجامعات ومراكز الأبحاث من نشاط في هذا المجال. وأثّر هذا الجهد الوطني ثماراً خيّرة تخلّلت بنشر مئات الكتب فضلاً عن المقالات والرسائل والأطروحات الجامعية، وعقد المؤتمرات الوطنيّة والدولية وجلسات النقاش العلميّة - التّحليليّة المتعلقة بمفهوم "الأمن" ... مع ذلك، لا يجُب أن يغيب عن بنا أنّ مُعظم ما نُشر إنّما يعكسُ نظريات المخلّين الغربيّين، والأجانب". لذا اخترنا لفظة "التّبعيّة" وصفاً للنّصوص النّظرية المتّوافرة، على أمل ملء الفراغ وتصحيح الوضع بهمة المفكّرين الإيرانيّين، وإنتاج نصوص محلّيّة تعالج موضوع الأمن".²¹

هذا التشخيص لوضع الدراسات الأمنية في إيران تشخيص صحيح. فالدراسات الأمنية في إيران، بعد أن تخطّت مرحلة "التّخلّف" والقصور التي سبقت العقد التاسع من القرن العشرين، دخلت مرحلةً جديدة بعد تشكيل مراكز البحث، واهتمام الأوساط الجامعية بالأمن الوطني، مرحلةً يصّحّ أن نطلق عليها وصف التّبعيّة، لكنّ هذه التّبعيّة ليست محصورة فقط بغير المخلّي أو بترجمة الآثار المتّوافرة في هذا المجال، وإنّما بفقدان الأمل من إنتاج محلّي يسدّ مسدّ النقض الحاصل.

ما هو مصدر فخر حقيقةً، على هامش هذه المباحث، الكلامُ على "مؤسسة" الدراسات الأمنية و"استمراريتها"، من خلال المراكز البحثيّة والجامعيّة والاهتمام بـ "الدراسات المنهجية المخلّيّة". والمؤسسة والاستمرارّة هما السبيلان المنطقيان والضروريان، لجعل الدراسات الأمنية في إيران محلّيّة، ولنشوء الدراسات الأمنية الإيرانيّة؛ لكنّ ما يجب الانتباه إليه قبل ذلك وفوق ذلك، هي مسألة التّبعيّة نفسها، التي لا تسمح حتّى بطرح جعل الدراسات الأمنية في إيران محلّيّة؛

عبارة أخرى إنّ الطرحين المقدّمين كسبيلين لجعل الدراسات الأمنية في إيران إيرانيةً، يمكن اعتمادهما حين يتم التغلب على مشكلة "التبعية"، وهذا الأمر ليس ميسّراً، إلا بعد أن يتم تشخيص أبعاد التبعية في الدراسات الأمنية في إيران، وعلى أساس هذا التشخيص، تعرّض السّبل لتخليصها من التبعية، وتالياً لجعلها محليةً.

3- أبعاد التبعية:

إنّ تبعية الدراسات الأمنية في إيران ظاهرةً، يمكن إدراكتها بوضوح حتى من خلال نظرة بحثية على الأدبّيات المتوافرة في هذا الحقل؛ لكنّ هذه التبعية ليست تبعية فكريّة بالطلاق، جاءت نتيجة ترجمة الدراسات الأمنية الغربيّة أو اتخاذها أنموذجاً بغير حساب.

في الحقيقة، حتى وإن لم تستمرّ هذه الترجمات أو هذا الاحتداء، لن تنشأ الدراسات الأمنية المحليّة، وفوق ذلك لن تدوم هذه الدراسات الأمنية التابعة. لذلك لا يمكن حلّ مشكلة تبعية الدراسات الأمنية في إيران بإحلال التأليف مكان الترجمة، والكفّ عن المباحث النظريّة والمنهجيّة، والتأكيد على القضايا الإيرانية؛ لأنّ اعتماد هذا السّبيل لن يفضي إلى تشكّل الدراسات الأمنية الإيرانية، بل سيؤدي إلى خلخلة الأرضيّة الموقاتيّة لتشكلها، وبدلًا من تخطي مشكلة التبعية، سنعمد خطوة إلى الوراء (إلى مرحلة ما قبل التبعية)، ويكون من الواجب حينئذ البحث عن وسيلة لتجاوز مشكلة التخلف.

إنّ مشكلة التبعية في الدراسات الأمنية في إيران، أكثر من كونها نتيجة التطلع إلى الأدبّيات الغربيّة في هذا المجال، هي نتيجة الضعف المفهومي للأمن من ناحية، وضعف هذه الدراسات علميًّا من ناحية أخرى، مع الأخذ في الاعتبار قضيّة التبعية الفكريّة إلى جانب هاتين المسألتين. فالحقيقة أنّ تبعية الدراسات الأمنية في إيران، جاءت نتيجةً للتبعية المفهوميّة للأمن، والتبعية العلميّة للدراسات الأمنية، والتبعية الفكريّة للدراسات الأمنية الغربيّة، وما لم تعالج هذه الحلقات الثلاث من التبعية معًا، لا يمكن الكلام على دراسات أمنية إيرانية. في الوقت نفسه، لا يمكن أيضًا عرض أيّ طريقة للحلّ في هذا المجال بدون معرفة ماهيّة هذه الظواهر. بناءً عليه، نرى من الضروريّ دراسة هذه الحلقات الثلاث من التبعية بشيء من التفصيل.

ج- التبعية المفهوميّة للأمن في إيران:

إنّ التبعية المفهوميّة للأمن ليست ظاهرة خاصة بإيران، لكن حتى في أدبّيات الدراسات الأمنية المتوافرة في الغرب، هنالك تأكيدٌ على الإبهام في معنى هذه اللفظة، وتعديديّة معانيها أيضًا، وسعيًّا إلى تقديم تعريف للأمن بمساعدة ألفاظ أخرى كالحرب والسلام، والاستراتيجيّة،

والسياسة، والقوة، والتنمية ونظائرها. في الوقت نفسه، تضاعفت مشكلة التبعية في إيران، لأنّ تعريف الألفاظ المذكورة آنفًا اعتمد على الترجمة، وكان ناقصاً على الأغلب الأعم، مما زاد من تعقيد هذه القضية وإضفاء مزيد من الإبهام على مفهوم الأمن. فقد تمّ التأكيد في أدبيات الدراسات الأمنية المتوافرة في إيران تبعًا لأدبيات الدراسات الأمنية الغربية، على أنّ مفهوم الأمن مفهومٌ مبهمٌ، ناقصٌ وقاصر ومثير للجدل (24)، لا يدرك إلا من خلال علاقته التركيبية بالمفاهيم الأخرى، أو الحلول محلها:

"إنّ مصاديق مفهوم "الأمن"، لا يمكن العثور عليها، إلى من حلال إضافته إلى مفاهيم أخرى، أو استبداله بها، مثل "القوة"، "المصالح"، "الأهداف"، "التهديد"، "الخطر" وغير ذلك... وهي كلّها مفاهيم مبهمة، قاصرة، وهلامية" ²⁵.

إذا كان الهدف من وراء الكلام المذكور أعلاه، أنّ الأمن مفهومٌ نسيّ "كسائر المفاهيم في العلوم الإنسانية، التي ليس لها تعريف واحد متفقٌ عليه لدى جميع أهل الرأي أو معظمهم على الأقل" ²⁶، أو حتى إذا كان "موضوع نقاش مستمرٌ بين السياسيين والمسؤولين وأهل الرأي" ²⁷ وهذا السبب، فإنّ إمكانية إساءة فهمه كبيرة، فإنّ هذا الاستدلال استدلالٌ منطقي؛ لكنّ المسألة المطروحة هنا هي التالية: لماذا يتوجب علينا أن نعرف المفهوم المذكور المبهم والقاصر بمفهوم آخر قاصرة وهلامية، وما من دليلٍ على أنّها أكثر دلالةً من مفهوم الأمن.

في الحقيقة، هذا هو المقصود من التبعية المفهومية للأمن، وقد عُرِّف مفهوم الأمن في إيران على أساس مثل هذا الفهم، على هامش المفاهيم الهلامية والمهمة الأخرى. وهذه المفاهيم الأخرى التي عُرِّف مفهوم الأمن بواسطتها أو بمساعدتها، متعددة، من الضروري الإشارة إلى نماذج من هذه المفاهيم المضافة أو البديلة، ومن ثم دراستها دراسة نقدية.

1- القوّة:

إنّ تعريف مفهوم الأمن بواسطة القوّة، هو نتيجة للفهم الواقعي القائل "إنّ الذين لديهم رؤية واقعية إلى الأمن الوطني، قد صاغوا استنتاجاتهم من فرضية وجود الفوضى في المجتمع الدولي، وعدم وجود قوّة فوق القوّة الوطنية، ومن خلال الوصف الذي يصفون به الأمن الوطني، يرون إلى تنظيم القوانين وعقد الاتفاقيات والمعاهدات لتأمين أمن الدول، على أنّها أمور غير واقعية" ²⁸. مثل هذا الفهم للأمن الوطني له في إيران أيضًا أنصار كثر. في هذا السياق، يرى البعض إلى أنّ العلاقة بين القوّة والأمن الوطني، هي علاقة غير مباشرة:

"إن الدول في سعي دائم لامتلاك القوة، لأن القوة ضرورية لتأمين بقائها ووجودها... إن قضايا البقاء، والرفاهية، والأمن، والسعادة، لكل دولة تريد الوصول إلى هذه الأهداف، تستوجب أن تكون هذه الدولة قوية. لأن العكس سيجعل وجودها عرضة للخطر وللزوال"²⁹.

من ناحية أخرى، القوة في رأي البعض الآخر من القائلين بهذا المفهوم، واسطة لإيجاد علاقة أو ارتباط بين الأمن والمفاهيم الأخرى، ومن بينها مفهوم المصالح الوطنية: "المصلحة الوطنية مرادفة أحياناً للأمن الوطني، حيث تحمل القوة الوطنية والسعى للمحافظة عليها وتنميتها، المحور والأساس. وبما أن القوة والأمن من المفاهيم والظواهر النسبية، والمسائل والمقولات المدرجة فيهما متغيرة وهلامية، لذلك فإن المصالح الوطنية لها مثل هذه الخاصية".³⁰

2- الحرب والسلم:

إن تبعية مفهوم الأمن لمفهومي الحرب والسلم هو تتمة لذاك الفهم الواقعي من ناحية، ومعبر عن الفرق بين هذه الرؤية وبين الفهم المثالي من ناحية أخرى. وكما أن الواقعيين يرون أن الحرب أو التهديد بالحرب، أول شرط من شروط بقاء الدول وأمنها³¹، فإن المثاليين يرون أن الأمن لا يتيسّر إلا من خلال السلام والتعاون³².

إن تعريف الأمن بـ"الحالة التي ينحسر فيها أي نوع من أنواع الخطر الذي يهدّد سلامة كامل التراب الوطني للدول، ويهدّد استقلالها، إلى حدّ الأدنى"³³، والاعتقاد بأنّ الحرب هي أهم العوامل التي تهدّد سلامة أراضي الدول واستقلالها، رؤيتان أدّيتا معاً، إلى الأهمية الميّزة التي حظي بها تعريف الأمن في إيران قبل العقد التاسع، في معظم النصوص المتعلقة بهذا الموضوع، وهو أنّ الأمن معناه عدم تعرّض البلاد للتهديد³⁴، وربط بينه وبين مفهومي الحرب والسلم. في الحقيقة، يمكننا أن نلاحظ في معظم الآثار التي تصدّت طيلة السنوات الأولى لتشكّل الدراسات الأمنية في إيران، لتقديم تعريف للأمن، الرؤية القائلة إنّ مفهوم الأمن هو "عدم وجود تهديد عسكري"، وهكذا حلّ مفهوم الحرب والسلم محلّ مفهوم الأمن.

3- المصالح الوطنية:

إن ارتباط مفهوم الأمن الوطني بمفهوم المصالح الوطنية، وتبعيته له في أدبيات الدراسات الأمنية في إيران، وثيق إلى حدّ أن البعض وضع مفهوم الأمن على هامش المنافع الوطنية، ويعتقد هؤلاء أنه: "مع ظهور الدول الوطنية"، ساد مفهوم "المصالح الوطنية" وتبعاً له مفهوم "الأمن الوطني".³⁵

من هذا المنطلق، كان مفهوم المصالح الوطنية يحظى، لأسبقيته الطويلة الأمد، بالأهمية القصوى، وربما لهذا السبب أيضاً، عدّ معظم المنظرين الإيرانيين للأمن الوطني مرادفاً للمصالح

الوطنية، ووسيلةً لتأمينها، ويأتي تعريف الدكتور باوند للأمن الوطني، مصداقاً من مصاديق ارتباط مفهوم الأمن الوطني بمفهوم المصالح الوطنية، وتبينه له:

"إنّ الأمن الوطني - أو بتعبير آخر، المصالح الوطنية - وصفٌ بجمعية الظروف والإمكانات المتوافرة التي تتيح تلبية الحاجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهذه الظروف والإمكانات مستقاةٌ من الوضع الجيو-سياسي، والنظام الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي والخصوصيات الثقافية والتاريخية لكلّ مجتمع من المجتمعات، وتاليًا مكانته في الساحة الدوليّة".³⁶

إنّ بعض الآراء التي تقول بمثل هذا الارتباط بين مفهوم الأمن الوطني ومفهوم المصالح الوطنية، تبنّت لهذا السبب الاعتقاد القائل بأنّ تعين الحدود الفاصلة بين هذين المفهومين أمرٌ شديد الصعوبة. في الوقت نفسه حتى لدى أولئك الذين تصدّوا للتمييز بين هذين المفهومين، تختل فكرة الترابط بين المفهومين مكانة بارزة. ويمكننا أن نعثر على أمثلة لهذا التوجه في العبارات التالية التي تصف الارتباط بين المصالح الوطنية والأمن الوطني ارتباطاً بين الكلّ والجزء: "إنّ الارتباط بين المصالح الوطنية والأمن الوطني هو ارتباط بين الكلّ والجزء... لكنّ معيار أو سهم الجزء (الأمن الوطني) بالنسبة إلى الكلّ (المصالح الوطنية)، يختلف باختلاف النسبة التي تستحوذ على كلّ واحد من المفهومين، وكذلك بحسب الظروف المختلفة في كلّ مجتمع من المجتمعات الوطنية... علماً أنّ مفهوم الأمن الوطني أصبح أكثر سعةً ضمن كم الملاحظات المتعلقة بالمصالح الوطنية، إذا أخذنا في الاعتبار الظروف والتطورات المستجدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى غالب على هذا المفهوم الوجه غير المتشدّد، وهذا المعيار ستتسع دائرة الملاحظات المتعلقة بالأمن الوطني أيضًا ضمن مجموع المصالح الوطنية العليا".³⁷

1- التنمية:

إرتباط مفهوم الأمن بمفهوم التنمية، هو نتيجة نوع من الفهم الماكناماري للأمن، فماكناماً كان يعتقد أنّ "الأمن هو التنمية، وبدون التنمية، لا وجود للأمن".³⁸ هذا النوع من الفهم للأمن، له في إيران أيضًا أنصارٌ كثُر؛ بحيث أنّ البعض توصل إلى الاعتقاد أنّ العلاقة بين الأمن والتنمية علاقةٌ مبنيةٌ على "المصاحبة".³⁹ وعلى أساس هذه الرؤية، يطرح وجود ماضٍ تاريخيٍّ لعلاقة المصاحبة هذه:

"وعلى الرغم من أنّ مفهوم الأمن له أسبقية تاريخية على مفهوم التنمية، لكنّ مفهوم التنمية الوطنية ومفهوم الأمن الوطني قد تزامن ظهورهما تاريخيًّا في أدبيات النظريات الاقتصادية، وعلم الاجتماع والعلوم السياسية وال العلاقات الدوليّة. وأساساً، تبلور الاتجاه العام في العلاقات الدوليّة كشكل من أشكال الفوضى، طيلة مرحلة "الحداثة" في التاريخ الأوروبي، الذي بدأ بمعاهدة وستفاليا. كانت هذه

المرحلة هي مرحلة تكون الدولة - الأمة، شخصت في أثناها "التنمية" على الدوام كمصلحة وطنية، حتى كضرورة وطنية".⁴⁰

5 - السياسة:

إنّ ارتباط مفهوم الأمن بمفهوم السياسة جاء نتيجة للأجواء الأمنية المسيطرة على بلدان العالم الثالث والمجتمعات النامية التي أرخى فيها أمن الدولة بظلاله على الأمن الوطني، وتقديم عليه⁴¹، هذا من ناحية أخرى، كانت "القوة" لأهميتها قدرًا مشتركةً للمفهومين. أدى تقدّم أمن الدولة الذي كان سائداً في إيران منذ أمد بعيد، إلى ما نشاهده باستمرار في الأبحاث الأمنية التي أُنجزت في إيران، من تأثير الأمن في استنتاجات رجال الحكم وآرائهم⁴³، وكان من نتيجة هذا النوع من الآراء، إصدار الحكم بتبعة سياسات الأمن الوطني للمسارات السياسية:

"ليست سياسات الأمن الوطني إلا مجموعة قواعد عرفية تتبع المسارات السياسية".⁴⁴ على الرغم من عدم إمكانية مناقشة مبدأ الارتباط بين الأمن والسياسة، وصحة بعض المقولات التي تدل على العلاقة الوثيقة بين الأمن والسياسة مثل القول: "إنّ كل شخص من الأشخاص يعرف الأمن الوطني، بحسب الظروف التي يعيش فيها، وبحسب رؤيته إلى عالم السياسة"⁴⁵، وإنّ سعة الأمن في بلد من البلدان ترتبط ارتباطاً مباشراً بقوة ذلك البلد"⁴⁶؛ لكن بما أنّ هذا النوع من العلاقة يقضى بتبعة مفهوم الأمن لمفهوم السياسة، لا يعود بالإمكان القول بعلاقة منطقية مسبقة.

في الواقع، لا يمكن إنكار أهمية مفهوم القوة لإدراك مفهوم الأمن وحتى السياسة، كما أنّ مبدأ تأثير المكان والزمان السياسيين في فهم الأمن مبدأً مقبول، إلاّ إذا أدى هذا النوع من الارتباط إلى إغفال مفهوم الأمن، ودمجه بمفهوم السياسة أو القوة، حينئذ يكون مبدأً مرفوضاً. على الرغم من ذلك، يمكن ملاحظة مثل هذا الإغفال أو الدمج بوضوح في أدبيات الدراسات الأمنية في إيران⁴⁷، وهذا الأمر يؤدي إلى مضاعفة تبعة مفهوم الأمن لمفهوم السياسة.

6 - الاستراتيجيا:

إذا نظرنا في نظريات الفكر الاستراتيجي القديمة جدّاً، لوجدنا التعريف التالي للإستراتيجيا: "هي فنّ تعزيز الوسائل العسكرية واستخدامها لتحقيق الأهداف السياسية"⁴⁸، ولللاحظنا كذلك أنّ "الأمن" يحظى من بين الأهداف السياسية، بالأولوية والتقدير. لذلك، يحتلّ الأمن في سلسلة المراتب، درجة أرفع من درجة السياسة والاستراتيجيا؛ علماً أن الاستراتيجيا هي في الواقع الوسيلة للحصول على الأمن في وعاء السياسة؛ لكن ما نجده في الدراسات الأمنية

في إيران إنما هو فهم مقلوب لهذه العلاقة، وبدلاً من أن يكون مفهوم الاستراتيجيا مدیناً لمفهوم الأمن، جُعل، على العكس من ذلك، مفهوم الأمن تابعاً لمفهوم الاستراتيجيا وملحقاً به. وما أدى إلى إتساع هذا النوع من الفهم، إعطاء الأولوية للأخطار الداخلية، التي لا تزال تلقى بظالها على عمل النخب السياسية، وحتى على الباحثين:

"تقسم التهديدات التي تُعرض الأمن الوطني للخطر إلى مجموعتين: داخلية وخارجية. التهديدات الداخلية هي تلك التي يُعمل بها في داخل الحدود، حتى إذا كان من شأنها خارجياً. ومثل هذه التهديدات لا وجود لها في الوقت الحاضر في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. في التهديد الخارجي، تُعرض حدود البلاد للانتهاك، ويتم ذلك بواسطة القوات الأجنبية. في هذا الهجوم الذي له جوانب متعددة عسكرية وإعلامية وسياسية واقتصادية وثقافية، يستخدم المعتدي الأجنبي عمالء له في الداخل. إن التهديد الخارجي لإيران منذ لحظة انتصار الثورة الإسلامية، متمثل في الولايات المتحدة الأميركيّة ومعها إسرائيل".⁴⁹

هذا الانطباع عن التهديدات الأمنية التي تواجهها الجمهورية الإسلامية يعود إلى أواسط العقد التاسع من القرن العشرين، لكن، إنّ نحنقرأ النصوص التي دُوّنت مؤخراً لنجد أيّ اختلاف يذكر في الفهم⁵⁰، ونهيمن تبعية الأمن للاستراتيجيا من خلال حصر هذا المفهوم بالاستراتيجية الدفاعية المبرجحة لمواجهة الأخطار الخارجية العسكرية، على النظريات الجديدة دون استثناء.

7- السياسة الخارجية:

يمكن أن تعدّ تبعية مفهوم الأمن للسياسة الخارجية أقدم الآراء وأقواها في نطاق التبعيات المفهومية للأمن في إيران. وكما ذكرنا من قبل، حين أدخل مفهوم الأمن للمرة الأولى ضمن المقرّرات الدراسية في قسم العلوم السياسية (كلية العلوم السياسية والاجتماعية)، إلى جانب مفهوم السياسة الخارجية، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم نجد أنّ أكبر نسبة من الاهتمام بمفهوم الأمن والمفاهيم ذات الصلة به، قد وردت في الكتب المخصصة للسياسة الخارجية⁵¹. وهذا الاهتمام الواسع بمفهوم الأمن في الكتب والمقالات المتعلقة بالسياسة الخارجية، ناجم من ناحية عن الأخذ في الاعتبار محور الخطط الذي كان يهدّد الأمن الوطني الإيراني طيلة هذه السنوات، ولا يزال مستمراً، وناجم من ناحية أخرى عن الانطباع العالمي السائد الذي يضع مفهوم الأمن مصاحباً لمفهوم السياسة الخارجية أو بديلاً منها⁵².

إنّ تبعية مفهوم الأمن للسياسة الخارجية، الذي يشكّل الفهم السائد في أدبيات الدراسات الأمنية في إيران، هو من السعة إلى حدّ أنّ معظم الآثار التي تعالج السياسة الخارجية،

ترى إلى الاستراتيجية السياسية الخارجية واستراتيجية الأمن الوطني كأمر واحد⁵³، حتى أنها تعدد التغيير في الوضع الأمني للبلاد، تابعاً للتغيير في علاقات إيران على المستوى الدولي: "من وجهة النظر المتعلقة بأمن المنطقة، لا يوجد أي هيكلية أمنية محددة في منطقة الخليج الفارسي الحساسة، فالعقلية الإيدولوجية المثالية بالنسبة إلى العراق والعرب والفلسطينيين ولبنان، والمشاكل المختلفة مع تركيا وجمهورية أذربيجان، وتوحد القوات الأجنبية في منطقة الخليج الفارسي، والعداء لإسرائيل، هي من جملة المشاكل والتهديدات الأمنية التي تواجهها إيران، لكنَّ النقطة المهمة هنا هي أنَّ التهديدات الأمنية الإيرانية تخضع بشدة لتأثير أمن النظام السياسي من ناحية، والتعتيم على التهديدات الأمنية التي يتعرض لها النظام في الساحة الدولية، وتنوعها أو تغييرها التابع إلى حدٍ كبير إلى تغيير علاقات إيران على المستوى الدولي من ناحية أخرى".⁵⁴

بناءً عليه، فإنَّ مفهوم الأمن في إيران هو كلَّ شيء ولا شيء في الوقت نفسه. أو بعبارة أخرى، هو من ناحية مساوٍ للقوة والمصلحة، والتنمية ونظائرها، ومن ناحية أخرى، ما من مفهوم من هذه المفاهيم يمكن أن يوضح مفهوم الأمن. وليس المقصود باستقلال مفهوم الأمن، أن نرى إليه كمفهوم بحدٍ من المفاهيم الأخرى، لأنَّ هذا الأمر غير ممكن وغير مطلوب. إذا حرر الكلام على تبعية مفهوم الأمن في إيران، ونظر إليه كعامل أساسٍ من عوامل تبعية الدراسات الأمنية في إيران، يعني أننا إذا أردنا أن نضع تعريفاً للأمن، فبدلاً من استخدام المفاهيم الأخرى (تلك المفاهيم غير المناقضة في هذا النطاق لمفهوم الأمن)، من الأفضل أن نركّز جهودنا على تضخم مفهوم الأمن ومعرفة أبعاده وزواياه، لنتتمكن على هذا الأساس من تكوين فهم واقعيٍّ له، وكذلك للتوصّل إلى تعريف مناسب لظروف مجتمعنا ولشئون الأمن فيه، وبالتالي ننهض أرضية تنمية الدراسات الأمنية في إيران من مشكلة التبعية. في الوقت نفسه ولتحقيق مثل هذا المهد، أو على الأقل للتقدم خطوة في مسار تحقّقه عملياً، يجب التفكير فضلاً عن الاستقلال المفهومي للأمن، في استقلال حقل الدراسات الأمنية عن حقول الدراسات الأخرى، واستقلال الدراسات الأمنية في إيران عن الدراسات الأمنية الغربية أيضاً، والبحث عن مخرج للبعية العلمية والفكرية للدراسات الأمنية في إيران.

د- التبعية العلمية للدراسات الأمنية في إيران:

إنَّ التبعية المفهومية للأمن هي الحلقة الأولى من حلقات تبعية الدراسات الأمنية في إيران؛ لكن لا يجب أن نحصر المشكلة في هذا النوع من التبعية. فالبعية المفهومية هي في الواقع أولى حلقات التبعية، وأشدّها تأثيراً، ولم تثمر سوى التبعية العلمية للدراسات الأمنية؛ لكنَّ نظراً لإهمال الحقل العلمي المذكور والتدخل بينه وبين الحقول العلمية الأخرى كالعلوم السياسية

والدراسات الاستراتيجية والدولية (الدراسات السياسية الخارجية إضافة إلى العلاقات الدولية والسياسة الدولية)، فإنّ جذور التبعية العلمية للدراسات الأمنية في إيران ليست في التبعية المفهومية للأمن، وإنّما هي مقوله معقدة، تعود بعض عواملها إلى التبعية للحقول المذكورة في إيران.

في هذه المقالة سبحث عن الأسباب والعوامل الداخلية لتبعية الدراسات الأمنية في إيران "لن نطرق إلى تأثير تبعية الحوزات العلمية الأخرى في تعميق تبعية الدراسات الأمنية في إيران. لذلك انطلاقاً من أولوية تبعية الدراسات الأمنية في إيران للدراسات الاستراتيجية والدراسات الدولية، سنشير فقط إلى هذه الأنواع الثلاثة من التبعية.

1- تبعية الدراسات الأمنية للدراسات السياسية:

قبل أن تبلور دراسات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية كأقسام وفروع مستقلة الهوية، كانت جميع المقولات تدرج تحت عنوان عام باسم العلوم السياسية، ولم يختص في المقررات الدراسية في قسم العلوم السياسية إلا درسان أو ثلاثة لمباحث السياسة الخارجية وال العلاقات الدولية⁵⁵، وعلى الرغم من طول المدة، قبل أن تبدي المحافل الجامعية في البلاد اهتماماً بمفهوم الأمن إلى جانب مفهوم السياسة الخارجية، لكن منذ أن حدث ذلك لأول مرّة وحتى اليوم لا يزال قسم العلوم السياسية يرخي بظلاله على دراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وكذلك على الدراسات الأمنية، التي تبدو تبعيتها للعلوم السياسية ظاهرة للعيان، والانطباع السائد حتى اليوم أنّ رجال السياسة والمفكرين السياسيين، هم الأكثر جدارة في بسط الأمن وحتى في دراسته علمياً.

إنّ تبعية الدراسات الأمنية للدراسات السياسية في إيران، لا تعود لجدة الدراسات الأمنية في البلاد، فإذا نظرنا إلى تاريخ الفكر السياسي في إيران سنجد أنّ مفهوم الأمن يحتلّ مكانة رفيعة في المدونات السياسية⁵⁶. في الوقت عينه بما أنّ الدراسات العلمية للسياسة في إيران قد انقضى قرن من عمرها، ولا تربطها أيّ صلة قرابة بالكتابة السياسية في الفكر السياسي الإيراني أو حتى بسنة تدوين الكتب الشرعية في تاريخ الفكر الإسلامي، لن نتمكن من الحكم على هذه التبعية في تاريخ الفكر السياسي في البلاد.

في أدبيات الدراسات السياسية في البلاد (التي يحتلّ الجزء الأكبر منها المؤلفات الصادرة عن قسم العلوم السياسية)، نرى بوضوح تبعية الدراسات الأمنية للدراسات السياسية، وهنالك

وعيٌ كذلك لهذه التبعية؛ كما أنّ مفهوم الأمن الوطني يعدّ غالباً "موضوعاً أساسياً ومكرّراً في الأدبيات المتوافرة، لعلماء السياسة والسياسيين".⁵⁷

إنّ تبعية الدراسات الأمنية للدراسات السياسية، هي من ناحية نتيجة لأهمية الأمن "للدولة" كأحد المواضيع الأساسية التي هي مصدر اهتمام علم السياسة، وهي من ناحية أخرى، ناجمة عن سيطرة نظرية محور القوة في الاتجاهات السياسية حلّ القضايا والمشاكل الأمنية. إنّ الأمن بالنسبة إلى الدولة، كأحد المواضيع الأساسية في علم السياسة، مهم إلى حدّ أنّ بعض أهل الرأي توصلوا إلى نتيجة مفادها أن "إقرار الأمن" هو الدليل لوحيد على تأسيس الدولة:

"إنّ الأمن هو مفهوم مفصليٍ في علم السياسة، بحيث أنه، في كثير من التحليل السياسي، الدليل الوحيد على تأسيس الحكومة والضابط لصلاحتها. ما هو الأمن؟ لتوضيح الموضوع من الضروري أن ننظر إلى الدولة على أنها "موجود" حقيقي لها ماهية "العامل"، والحكومة كأي عامل منفرد (الإنسان) لها حياة (حياة عملية)، وأي شيء يهدّد حياة هذا الموجود، يُسمى "تمديداً حيائياً" أو "تمديداً أمنياً".⁵⁸

انطلاقاً من هذا الاستدلال يجب القول إنّ علم السياسة لا يمكن أن يكون وعاءً للأمن. في الوقت عينه، بما أنّ دراسة الأمن دراسة علمية مستقلة، لم تحظ بالاهتمام، في حين أنّ علم السياسة في عالم اليوم الذي يتمتع بأسس تاريخية ومفهومية ومنهجية أكثر صلابة، تحول إلى وعاء للأمن. الحقيقة هي أنّ السياسة نفسها هي محتوى الأمن، لكنّ تخلف الدراسات الأمنية في العالم وتبعية حقل الدراسات هذا في إيران أدى إلى تبادل الوعاء ومحتواه (الأمن والسياسة) للأدوار، وحظيت الدراسات السياسية بقدرة أكبر على توضيح الأمن من الدراسات الأمنية.

عامل آخر من العوامل التي أدى إلى تبعية الدراسات الأمنية في إيران للدراسات السياسية، هو سيطرة نظرية محور القوة في أوساط الخبراء السياسيين من ناحية، وارتباط الدراسات السياسية بمفهوم القوة من ناحية أخرى، التي ترى أنّ الأمن في البلاد لا يتأمن إلا على أساس النظرة الواقعية، في ضوء تزايد القوة، لا سيما القوة الاقتصادية:

"بعد الحرب الباردة، تخلّت القوة في الاقتصاد؛ لأنّ حماور القوة تتجسد أساساً على المعايير الاقتصادية وليس العسكرية. لذلك إذا تابعت قدرتنا الاقتصادية مسيرتها الحالية، وإذا سارت في خطٍّ تنازليٍّ، فإنّ الأمن في بلادنا سيواجه مخاطر لا تُحصى في المستقبل".⁵⁹

مع تزايد قوة هذا التوجه، الذي أصبح المسيطر بعد نهاية الحرب المفروضة، أصبحت الدراسات الأمنية في إيران تدريجياً تابعة للدراسات السياسية، حتى أنّ تبعيتها العلمية للدراسات الاستراتيجية التي أوجدها سيطرة نظرية محور الخطر في مرحلة الحرب، تغيّرت لصالحة الدراسات السياسية.

2- تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الاستراتيجية:

على الرغم من أنّ حقل الدراسات الاستراتيجية في إيران أضيق من حقول الدراسات السياسية، ولم يعالج في الحقيقة إلا في إطار الدراسات السياسية، فإننا حالياً نشهد كمّاً ضخماً من المؤلفات والترجمات في حقل الدراسات الاستراتيجية، وتساعد على الاتساع المتزايد لهذا الحقل الدراسي المراكز العلمية والبحثية العديدة إلى جانب المراكز التعليمية الجامعية (لا سيما العسكرية منها).

في الحقيقة، إنّ تبلور الدراسات الاستراتيجية في إيران أقدم من الدراسات الأمنية؛ لكن في كل الأحوال، هذا القسم ليس له ماض عريق، ولم تمهّد الأرضية للدراسات الاستراتيجية إلا منذ أواسط العقد التاسع من القرن العشرين، حين أدخل درس "القضايا العسكرية والاستراتيجية المعاصرة" ضمن المقررات الدراسية في قسم العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة طهران، ولم يجر الاهتمام بهذه الدراسات الاستراتيجية كقسم مستقل، وإنما فقط كموضوع جدير بالدراسة العلمية في إطار قسم العلوم السياسية⁶¹.

أما في المراكز التعليمية الجامعية العسكرية، فقد بدأ الاهتمام بهذا القسم مبكراً، ويمكن القول إنّ هذا الحقل الدراسي بدأ في الكليات العسكرية، قبل أن يُقرّ في المراكز التعليمية الجامعية غير العسكرية، وحتى اليوم لا يوجد في الجامعات غير العسكرية قسم مستقل باسم الدراسات الاستراتيجية أو ما شابه، ونحو المراكز البحثية المرتبطة بهذا الحقل كان مرتبطاً أيضاً بشكل أساسي بالمؤسسات العسكرية والأمنية.

ومع أنّ العسكريين كان لهم قبل الثورة دور فاعل ومؤثر في الساحة السياسية، وجرى الاهتمام منذ ذلك الحين بالدراسات الاستراتيجية في الكليات العسكرية، إنما لا توجد آثار علمية وافية في هذا الحقل قبل الثورة الإسلامية، وكان كتاب "الأمن الوطني" الذي صدر في العام 1962م عن كلية القيادة والأركان العامة، أول كتاب يعالج قضية الأمن الوطني باللغة الفارسية، وما أنّ معظم فصوله تعالج المسائل العسكرية، فإنه يعدّ أول أثر في حقل الدراسات الاستراتيجية. وهكذا وُجّدت الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية في إيران متراقبة معًا، وبما أنّ الملاحظات العسكرية في النظريات الأمنية كانت هي الغالبة في ذلك الحين، لم تكن النتيجة عملياً سوى تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الاستراتيجية.

استمرّ هذا الوضع لسنوات بعد الثورة. واستمرّت هذه التبعية في مرحلة الحرب المفروضة بسبب النظرة العسكرية الطاغية على العادات السياسية، وبسبب تأثير العسكريين في

المسائل السياسية؛ لكن، حتى الحرب لم تُسفر عن تعزيز الدراسات الاستراتيجية في الكليات غير العسكرية، ولا تزال هذه الدراسات حتى اليوم محصورة كحد أقصى في درسين أو ثلاثة على الأكثر، ولا وجود لقسم علمي مستقل يتولى تعليم الدراسات الاستراتيجية في الكليات غير العسكرية.

لقد ظلت مساهمة الكليات غير العسكرية في تنمية الدراسات الاستراتيجية في إيران، محصورة بتأليف أو ترجمة بعض المؤلفات كمراجعة دراسية في المقررات الجامعية مثل "القضايا العسكرية والاستراتيجية المعاصرة"⁶²، أو من خلال النظرة الخاصة إلى الاستراتيجيا في إطار "الإدارة الاستراتيجية"، كفرع من فروع قسم الإدراة.

ومن نتائج هذا الوضع حالياً، وجود شيء من الارتباط في حدّه الأدنى بين الدراسات الاستراتيجية في الكليات العسكرية من ناحية، والدراسات الاستراتيجية في المراكز البحثية من ناحية أخرى، مهدّد للترابط بين القضايا الأمنية والقضايا الاستراتيجية في مراكز البحث. إن الدراسات الاستراتيجية في إيران هي في الواقع "دراسات يافعة، وأساسها التاريجي ضعيف"⁶³، مع ذلك تلقى الدراسات الاستراتيجية في إيران بظلالها الكثيفة على الدراسات الأمنية؛ بحيث أنّ معظم المراكز البحثية الناشطة في حقل الدراسات الاستراتيجية، تعالج الدراسات الأمنية بالمعنى الدقيق للكلمة، لكن حدود هذين الحقولين غير منفصلين عن بعضهما، وفوق ذلك، هنالك مساع لإبقاء الدراسات الأمنية تحت خيمة الدراسات الاستراتيجية.

يمكن أن يكون لهذا الوضع مسوّغاته، ومنها الخوف من إضفاء صفة الأمن على بعض القضايا، لكن ييدو في كل الأحوال أنّ ضرر ربط الدراسات الأمنية بالدراسات الاستراتيجية أكبر وأكثر جدية من بعض المخاوف القائمة. وسبب هذا الضرر، هو أنّ الدراسات الاستراتيجية في البلاد ليست في وضع تُحسد عليه، وإن كنّا قد وصفنا الدراسات الأمنية بأنّها "تابعة"، نرى أنّ وصف الدراسات الاستراتيجية بصفة "المتخلفة والقاصرة" ييدو أكثر ملاءمةً؛ فإذا كان بإمكاننا أن نعثر في حقل الدراسات الأمنية على حجم لا بأس به وقابل للزيادة، في النصوص النظرية المعتبرة والموثوقة، والتي يتمثّل العيب الأساسي فيها أنّ الأفكار التي تطرحها لا تتطبق حرفيًّا على قضايا مجتمعنا ومشاكله؛ لكن الدراسات الاستراتيجية، تخلو حتى من هذه النسبة من النصوص الموثوقة والمعتبرة. بعبارة أخرى، لا مسوّغ لتبعيّة الدراسات الأمنية للدراسات الاستراتيجية، لأنّ الدراسات الأمنية في بلادنا قد تجاوزت مرحلة التخلف والقصور،

وهي في مرحلة "التبعية" أو "في حال النمو"، لكن الدراسات الاستراتيجية لا تزال في نطاق "متخلف".

3- تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الدولية:

لقد جرى في الحقيقة التأكيد في إيران، كما هو الحال في أدبيات الدراسات الأمنية في العالم، وتبعاً لها، على الارتباط الوثيق بين الدراسات الأمنية والدراسات الدولية أيضاً. ففي الدراسات الأمنية الغربية، يجري الكلام على الدراسات الأمنية كقسم فرعيٍّ من العلاقات الدولية⁶⁵، وتحظى نظرية تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الدولية بأنصار كثُر. وتبعاً لهذا الانطباع السائد في الغرب، نظر إلى تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الدولية في أدبيات الدراسات الأمنية في إيران كفرضية بدائية، وقد أشار بعض المفكرين الطليعيين في هذا الميدان، بصراحة إلى هذه الفرضية.

"في العالم الغربي، على الرغم من كثرة الكتب التي عالجت المسائل التي تدور في فلك الأمن الوطني، إلا أنَّ الأمن الوطني نفسه كحقل دراسي منفصل لم يحظَ بما يكفي من الاهتمام... لقد طرحت القضايا الأمنية وُبحشت في الأوساط الجامعية في إطار الدراسات المرتبطة بالعلاقات الدولية، ولم تُحظَ حتى اليوم بمكانتها الخاصة كموضوع مستقل"⁶⁶.

إنَّ تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الدولية في إيران وردت في بعض النصوص من خلال الدراسات الاستراتيجية. وهذه النصوص بدلًا من أن توثق العلاقة المباشرة بين الدراسات الأمنية والدراسات الدولية، جعلت من الدراسات الاستراتيجية حلقة الوصل بينهما، وذهبَتُ أبعد ذلك، بأن دمجت الدراسات الأمنية بالدراسات الاستراتيجية⁶⁷، من خلال الاعتقاد بأنَّ وضع استراتيجية وطنية سليمة تفضي إلى إقرار الأمن في البلاد، يستدعي إجراء البحوث في ميدان العلاقات الدولية:

"إنَّ نظرة شاملة، تظهر لنا بوضوح العلاقة التي لا تنفصَم بين "الدراسات الاستراتيجية" و"بحوث العلاقات الدولية"... فالعلاقة بين الدراسات الاستراتيجية وأبحاث العلاقات الدولية وثيقةٌ إلى حدٍ أنَّ الجهد في الأولى تكون عبئيةً ما لم تُمنهج هيكلية التحقيقات العلمية حول الثانية... نحن نزعم أنَّ استمرارية البحث والدراسة للوجه المختلف للعلاقات الخارجية للقوى السياسية، يمكن أن تُمَكِّننا بفهم "أكثر واقعية" للمعضلات الدولية، التي تقدَّم بدورها العون اللاقى لتحديد السمات الصحيحة لاستراتيجية وطنية"⁶⁸.

مثل هذا النوع من فهم العلاقة بين الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية، وارتباطهما بالسياسة الخارجية، ناجم عن تعريف الأمن بأنه وعي "محور الخطر". وحين "تُطلق

صفة الأمان، على الوضع الذي لا يكون فيه الوجود المشرف للبلاد في معرض الخطر⁶⁹، وُتُعطى في هذا السياق الأولوية للأخطار الخارجية، التي تعدّ أكثر أهمية من الأخطار الداخلية، فتتقدم السياسة الخارجية على الدراسات الاستراتيجية والأمنية، وتتفوق عليها. هذا الوضع يهيمن على الدراسات الأمنية في إيران، ويعتقد عدد كبير من المنظرين والباحثين في العلوم السياسية وال العلاقات الدولية أنّ "متطلبات الأمن، أو تحقيق الأمن الوطني، هو القاعدة الأساسية في تعين أهداف السياسة الخارجية وإدارة العلاقات بين الدول"⁷⁰. بعبارة أخرى، الحقيقة، أنّ المصالح الوطنية ومتطلبات الأمن الوطني، هي التي تحدّد أهداف السياسة الخارجية؛ لكنْ في الدراسات الأمنية وحتى في دراسات السياسة الخارجية في إيران تُعطى الأولوية للسياسة الخارجية بدلاً من تقديم الأمن على السياسة الخارجية والأخذ في الاعتبار الدور الحاسم للأمن. وهكذا يتمّ إهمال هذه النقطة المهمة وهي "أنّ السياسة الخارجية لأيّ بلد من البلدان تُنظم على أساس المصالح الوطنية، وعلى رأسها المصالح الأمنية"⁷¹.

بناء على ما تقدّم، تعانى الدراسات الأمنية في إيران مثلها مثل مفهوم الأمن في البلاد من مشكلة التبعية. وفي الحقيقة، فإنّ التبعية المفهومية للأمن وتبعد الدراسات الأمنية لميادين الدراسات الأخرى تمهدان الأرضية للفقر المفهومي والعلمي للأمن في البلاد. مع ذلك، فإنّ مشكلة تبعية الدراسات الأمنية في إيران لا تتحصّر في هاتين الحلقتين من حلقات التبعية، وما يتطلّب مزيداً من الاهتمام، وبخاصة ما يمهد الطريق إلى إنتاج دراسات أمنية إيرانية، هو حلقة أخرى من حلقات التبعية إلى جانب التبعية المفهومية والعلمية، وهي التبعية التي تؤخّر تبلور الدراسات الأمنية الإيرانية، والتي يمكن أنْ نُطلق عليها اسم "التبعدية الفكرية"، والتي يجدر بنا أن ندرس أبعادها وجوانبها المختلفة.

هـ- التبعية الفكرية للدراسات الأمنية في إيران:

إنّ التبعية المفهومية والعلمية للأمن وللدراسات الأمنية ظواهر عامة وشاملة، إلى حدّ أنّ الدراسات الأمنية الغربية قد تبلورت على أساسها، بناء عليه، فإنّ التخلّص منها يحتاج إلى جهد جماعيّ شامل، يجب أن تساهم فيه جميع الدول. في الوقت عينه فإنّ التبعية الفكرية مقوله مختلفة، تخصّ الدول التي هي "موضوع" الدراسات الأمنية، لكنّها ليست "هدفها"، ولذلك تُحلّ مشكلة التبعية الفكرية في الدراسات الأمنية في إيران بشكل أفضل ، ولندرك الفرق بين موضوع الدراسات الأمنية وبين أهدافها، من الضروري أن نعمد إلى تقسيم الأديبيات المتوفّرة للدراسات الأمنية في العالم، لنحدّد مكانة الدراسات الأمنية في إيران في الساحة العالمية الواسعة.

إن الدراسات الأمنية في الغرب، قد نشأت تحت تأثير المتطلبات الناجمة عن الظروف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال الصراع بين الولايات المتحدة الأميركيّة والاتحاد السوفيّيتي طيلة سنوات الحرب الباردة، وهذا السبب، كان مفهوم الأمن والدراسات الأمنية كذلك، خاضعًا لتأثير الرؤى العسكريّة لرجال السياسة في البلدين، لا سيّما زعماء الولايات المتحدة الأميركيّة⁷². من خلال هذا المصدر، وبسببه جاءت الدراسات الأمنية منذ لحظات نشأتها الأولى، ملائمةً لأهداف الولايات المتحدة الأميركيّة ولصالحها، وكان الهدف الأساسي من وراء هذه الدراسات في نهاية الأمر، تأمين الأمن الوطني للأميركا.

إن قراءة بجملة لأوائل الكتب التي عالجت الدراسات الأمنية، تشير بوضوح إلى أنّها في معظمها تمحور حول الأمن الوطني للولايات المتحدة الأميركيّة. وبعبارة أخرى، كان "الأمن الوطني الأميركي" في تلك المرحلة هو هدف الدراسات الأمنية وموضوعها أيضًا؛ لكن تدريجيًّا، أدرك الباحثون في هذا الميدان، أنّ عليهم لتحقيق هدفهم، إيلاء مواضيع أخرى، غير الأمن الوطني الأميركي، شيئاً من الأهميّة. لذلك، بعد مرور بعض سنوات على بدء الدراسات الأمنية بتنا نشاهد تنوّعاً في الموضوعات التي يعالجها الباحثون في هذا الحقل، إنّما هدف وحيد، هو إقرار الأمن الوطني للولايات المتحدة الأميركيّة⁷³.

هذا التنوّع في موضوع الدراسات، مع المحافظة على هدف واحد، منذ ذلك الحين وحتى الآن، توسيّع إلى حدّ أنّ أصغر باحث في الولايات المتحدة يصرّ على أنّ معرفة الأمن الوطني الأميركي، مرتبطة فقط بمعرفة أبعاد وجوانب الأضرار والمخاطر التي يتعرّض لها هذا البلد. وفي الحقيقة كان اتساع نطاق الدراسات الأمنية في العالم نتيجة الظن بخطأ الاعتقاد المذكور؛ وقد نتج عن سيطرة تلك النظرة، أن بدأ الكلام على الدراسات الأمنية غير الغربيّة لدول العالم الثالث أو الدول النامية، أو الدراسات الأمنية المتعلقة بمناطق أو بلدان معينة. وهنا يُطرح السؤال التالي: هل يمكن أن نعدّ زيادة توسيع الدراسات الأمنية في العالم من حيث الموضوع ، بمعنى سعة الأهداف أيضًا؟

الجواب عن هذا السؤال يتضمّن الكثير من التفاصيل والجزئيّات. ويفيد من خلال النظرة الإجمالية الأفقية إلى الدراسات الأمنية في العالم أنّ الجواب عن السؤال المذكور أعلاه يجب أن يكون جواباً إيجابياً. لأنّنا نواجه في الوقت الحالي اهتماماً واسعاً ومتزايداً بالأمن الوطني للدول غير الغربية، ووضعت قيد الدرس والتحليل الأبعاد والجوانب المتعددة للمخاطر الأمنية التي تواجه هذه البلدان، ويستفيد السياسيون والمسؤولون الأمنيون في البلدان المختلفة من هذه

الأبحاث لإدارة أزماتهم الداخلية والخارجية. في الوقت نفسه نلاحظ التوجه العام لمعظم هذه الأبحاث (وليس الكل)، نحو تأمين هدف واحد، أي الأمن الوطني الأميركي، القوة العالمية العظمى.

مثل هذا الوضع، ليس معناه الاعتقاد بالمؤامرة، أو حتى البرجمة الدقيقة للولايات المتحدة الأميركيّة للاستفادة من هذه الدراسات الأمنية الوطنية؛ لكن ما يجب التأكيد عليه، أنّ نوعاً من "التبعية الفكرية البنوية" يجرّ الباحثين في الدراسات الأمنية شاؤوا أم أبوا إلى تقديم طروحات تحافظ على الوضع القائم (أي التفوق الأميركي). هذه التبعية الفكرية البنوية سببها أسبقيّة الولايات المتحدة الأميركيّة في الدراسات الأمنية من ناحية ومن ناحية أخرى، بسبب قدرتها على إدارة النقاش حول هذا الموضوع. على الرغم من أنّ حجم الآثار المنتجّة في الولايات المتحدة الأميركيّة في حقل الدراسات الأمنية، يفوق ما يُنتج فيسائر أنحاء العالم، لكنّ مجرّد الاتساع الكمي والمترافق يوماً بعد يوم في هذا النطاق من الدراسات، لم يؤدّ إلى طليعيتها، لكنّ ما يضمن هذه الطليعيّة هو النموّ الكيفي للدراسات الأمنية في هذه البلاد، والقدرة على تقديم خطاب علمي في هذا السياق، يفرض علىسائر بلدان الدنيا أن تتبّعه.

في مثل هذه الظروف، لا يمكن أن نعدّ تنوع الموضوعات الأمنية وتسويق الدراسات الأمنية الأميركيّة إلىسائر البلدان، يعني استقلال الدراسات الأمنية غير الغربية. لقد طوت الدراسات الأمنية غير الغربية ابتداءً من العام 1950م وما بعدها المراحل التالية: بين عامي 1950 و1960م، كان نموّ الدراسات الأمنية في الولايات المتحدة من حيث الموضوع، أقلّ من سعة أهدافه؛ ففي ذلك الحين، كانت الدراسات الأمنية لا تزال تطوي السنوات الأولى من حياتها، ولم يعرّف جيداً الأمن الوطني للولايات المتحدة من حيث الموضوع، كأعلى هدف للسياسيين وحتى للباحثين في هذا البلد، ولم تدرس أبعاده وجوانبه؛ لكنّ اهتمام الباحثين في السياسة وال العلاقات الدوليّة بموضوع الأمن الوطني للولايات المتحدة الأميركيّة في أواخر الخمسينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين⁷⁴، جعل تدريجياً نمو الدراسات الأمنية من حيث الموضوع أكبر من نمو الأهداف، ودراسةسائر بلدان المرتبطة بالأمن الوطني الأميركي أصبح من ضمن برنامج عمل الباحثين الأميركيّين.

في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين أصبحت أبعاد اتساع الدراسات الأمنية في أميركا من حيث الموضوع مرتبطة بالبلدان الغربية الأخرى المتحالفه مع الولايات المتحدة

الأميركية، لكن ابتداء من العقد الثامن توجه الاهتمام إلى موضوعات أكثر جدّة في الدراسات الأمنية الأميركيّة (الغربيّة) هي عبارة عن الدول النامية ودول العالم الثالث.

أوّل المؤلفات في هذا المجال، وضعه كلوزيج وهاركاوي⁷⁵، وبعده وضعَت كتب ودَبَّحت مقالات عديدة في هذا المجال، أدّت إلى كسر احتكار الدول الغربيّة (أميركا وحلفائها الغربيّين) للدراسات الأمنية، وفتحت مجالات جديدة في هذا الحقل البحثيّ أمام الباحثين الأمنيين. في الوقت عينه ما يجب التأكيد عليه هنا، وحمله على محمل الجد، هو أنّ اتساع نطاق الدراسات الأمنية في هذه المرحلة الزمنية، لم تكن مطلقاً. معنى أنّ دول العالم الثالث والدول النامية قد أصبحت هدف الدراسات الأمنية؛ وإنما هو نوع من التوسيع في موضوع الدراسات، بهدف ضمان الأمن الوطني للولايات المتحدة الأميركيّة. ولم تتحرّ، في الحقيقة، الدراسات الأمنية للدول النامية ودول العالم الثالث في داخل هذه البلدان؛ وإنما كانت نتيجة لتزايد اهتمام الساسة الغربيّين بهذه البلدان، في سبيل ضمان الأمن الوطني الأكبر والأفضل لأميركا وحلفائها، والذين قاموا بهذه الأبحاث في معظمهم من الباحثين والمنظّرين الأميركيّين والغربيّين.

عبارة أخرى، ظلت الدول الغربيّة وأميركا على وجه الخصوص تتحكّر التوسيع الكمي والكيفي للدراسات الأمنية إلى ما قبل اهياز الاتحاد السوفياتي، لكن بعد ذلك، وبخاصة لقصور الدراسات الأمنية عن شرح التحولات الأمنية العالمية وأبعاد اهياز الاتحاد السوفياتي، والذي أدى إلى زيادة الآراء النقدية في الدراسات الأمنية الغربيّة، مُهّدت الأرضية لظهور الدراسات الأمنية في سائر البلدان.

إنّ الدراسات الأمنية في إيران أيضًا، تكّيّفت في هذه المرحلة الزمنية مع الظروف، إنما لا يجب اعتبار هذه الظروف السبب الأساسي لتبلور الدراسات الأمنية في إيران؛ على اعتبار أنّ هذه القوّة المتشظيّة في الدراسات الأمنية الغربيّة، لفتت انتباه البلدان المختلفة إلى القضايا الأمنية، وكان للظروف الخاصة بكل بلد من البلدان المختلفة لا سيّما إيران تأثير في مثل هذا التوسيع. مع ذلك، ما نعرفه اليوم في إيران كدراسات أمنية ما هو إلا انعكاس للدراسات الأمنية الغربية المتعلّقة بإيران، وهي إنما ترجمات لتلك الدراسات، أو تبّني توجهاها ومنهجيّتها. إنّ أهم القيود التي نتّجت عن التبعيّة الفكرية في الدراسات الأمنية في إيران هي على الشكل التالي:

1- غرابة فكرة الأمن الوطني: جاءت فكرة الأمن الوطني في الغرب نتيجةً لنشوء الدولة الحديثة، وبناء عليه، حين يجري الكلام على الأمن الوطني، يمكن تصوّر دول تتمتع بقدرات فائقة تمكّنها من تأمين احتياجاتها والدفاع عن حدودها. هذه الدول تملّك بالفعل قدرات

عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وتتمتّع نسبياً بأوضاع مستقرة⁷⁶؛ في حين أنّ استخدام هذه الفكرة كان غير مناسب لإيران وغريب عن أجواءها.

2- اختلاف الأوضاع الأمنية: الدراسات الأمنية في الغرب، نشأت في ظروف كانت تسيطر فيها أجواء دولية خاصة على علاقات الولايات المتحدة الأميركيّة بسائر الدول الغربية وغير الغربية. هذه الأجواء الدوليّة خلال الحرب الباردة كانت تختلف كلّ الاختلاف عن الأوضاع الأمنية في الدول النامية كإيران مثلاً، لكنّ هذا الخلاف بعد انتهاء الحرب الباردة، وصل إلى حدّ أصبح فيه من غير الممكن أن تصنّف الدول المتقدّمة والدول النامية، أو دول الشمال ودول الجنوب في خانة واحدة. وكان هنالك اختلاف كبير في الأوضاع الأمنية في الدول الغربية والوضع الأمني الإيرانيّ، في الساحتين الدوليّة والداخلية على حدّ سواء. هذا الاختلاف في الوضع الأمني يمكن أن يُعبّر عنه في إطار العلاقات المتواترة. وفي الوقت الذي ترك فيه الأوضاع الأمنية في الدول الغربية تأثيراً عميقاً في الوضع الأمني في إيران، فإنّ العكس غير صحيح مطلقاً.

3- اختلاف الأولويات الأمنية: إنّ تعريف الأمن الوطني في الغرب، تبلور على أساس أولوية الخطر العسكريّ الخارجيّ، ولم يفقد الأمن العسكري شيئاً من أهميّته وأولويته حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. في حين أنّ الأخطار غير العسكرية التي تهدّد إيران أشدّ قوّة؛ لكنّ الدراسات الأمنية في إيران بسبب تبعيّتها للدراسات الأمنية الغربية، أولت الأهميّة الكبرى للأخطار العسكرية، على حساب التهديدات غير العسكرية. هذا في حين أنّ عدداً كبيراً من أهل الرأي يعتقدون أنّ الأخطار والأضرار السياسية والاجتماعية والاقتصادية أكثر أهميّة في الواقع من الأخطار العسكرية.

4- تنوع القضايا الأمنية في إيران: على العكس من البلدان الغربية المتقدّمة التي لديها قضايا وسائل أمنية مشتركة، نحن في إيران نواجه أبعاداً متنوعة من الأمن الوطني، وتهدّدنا أخطار مختلفة الأشكال والأحجام، لا يمكن اختصارها بالبعد العسكري للأمن، فضلاً عن ذلك إنّ تصور اقتراح الحلول لها على أساس تجاذب الدول الغربية في إدراها لهذه الأزمات، أو التفكير بها في إطار الدراسات الأمنية الغربية المحور التي تقلّل من أهميّتها، إنّما هو تصور باطل وغير صحيح.

5- عدم تناسب إدارة الأمن الوطني للأخطار القائمة: إنّ تنوع الأخطار الأمنية في إيران نسبتها عالية، والتنظير حولها على أساس أنموذج الدراسات الأمنية الغربية دونه عرّاقيل عديدة، لكنّ على الرغم من هذا التنوّع والتعقيد وصعوبة وضع الأنماذج النظري المشترك في هذا

الحقل، ما حدث هو أن إدارة الأزمات، استعانت بنماذج إدارة الأمن الوطني الغربي لاقتراح الحلول؛ أي بأسلوب من أساليب إدارة الأمن الوطني، التي وصفها مك لارن؛ بأنها غير مناسبة لمعالجة الأوضاع الأمنية في البلدان الغربية:

"إن الأشخاص الذين تلقوا دروسهم في المدارس الغربية، استخدمو نتائج احتكارهم بالمفاهيم والأواليات الغربية في ما يخص طروحات الأمن الوطني، وفي الوقت نفسه، لم يولوا اهتماماً، أو لم يُبح لهم أن يحيوا عن التساؤل المتعلق بالرابط بين ماهية المجتمع والمحيط الاجتماعي والدولة من ناحية، وماهية الأمن الوطني وبيئته من ناحية أخرى" 77.

إن تبعية إدارة الأمن الوطني في إيران للنماذج الغربية، إنما هي في الواقع ذروة التبعية الفكرية. بعبارة أخرى، حتى الذين أبدوا حماساً في حقل الدراسات الأمنية الإيرانية، هم إنما من الذين يفكرون في إطار النماذج الغربية، أو إنهم إن لم يكونوا كذلك، فإن مساعيهم داخل الإطار المغلق للدراسات الأمنية الموجودة، لم تفض إلى أي نتيجة.

النتيجة:

ما أن تاريخ الدراسات الأمنية في إيران ليس تاريخاً بعيداً، لا إمكانية الآن لتقديم رأي حول نظرية خاصة أو صاحب نظرية خاصة في هذا الحقل، لكن من خلال الكم المتزايد باستمرار للمؤلفات التي تعالج هذا الموضوع، يمكن القول بقوية خاصة لأدبيات الدراسات الأمنية في إيران كنص عام، والتطرق تاليًا إلى تقويم مضمونه وسماته. أولى هذه السمات اللافتة في الدراسات الأمنية في البلدان الأخرى، هي الفترة الزمنية الفاصلة بين الشعور بالحاجة إلى الأمن في المجتمع الإيراني وبين تبلور الدراسات الأمنية في البلاد، هذه المدة الزمنية الفاصلة بين الحالتين ناجمة عن الضعف المفهومي للأمن وعن تبعيته من ناحية، ومن ناحية أخرى هي نتيجة لضعف الدراسات الأمنية من الناحية العلمية والمنهجية. ونتيجة لهذه السمات تشهد الدراسات الأمنية في إيران حلقات ثلاثة من حلقات التبعية، تعزز إحداها الأخرى بشكل منظم، وتمنع ظهور دراسات أمنية إيرانية كحقل مستقل، تجعل من التحديات الأمنية التي تواجهها البلاد، موضوعاً للدراسة وهدفاً في الوقت عينه.

أولى حلقات التبعية عبارة عن التبعية المفهومية؛ يعني أن مفهوم الأمن في إيران، كمفهوم الأمن في أدبيات الدراسات الأمنية في العالم، مفهوم تابع للمفاهيم الأخرى، وبدلاً من معرفة أبعاده وخباه الداخلية، هنالك سعي دائم للتعریف به وتجزئته وتحليله من خلال إضافته إلى مفاهيم أخرى أو استبدالها به، كما أن تقدم بعض المفاهيم كالحرب والسلم والمصالح

الوطنية والسياسة والاستراتيجيا على مفهوم الأمن يتلاءم في الأساس مع مفهوم الأمن، الذي يجب أن يكون، منطقياً، متقدماً على تلك المفاهيم.

الحلقة الثانية من حلقات التبعية، هي التبعية العلمية. هذه الحلقة، مرتبطة إرتباطاً مباشراً بالتبعية المفهومية من ناحية، ومن ناحية أخرى متفاعلة مع التبعية الفكرية. التبعية العلمية معناها عدم القول بـ"الحقيقة" مستقلةً لهذا الحقل الدراسي. وليس المقصود بالاستقلالية هنا تحرير هذا المفهوم والفرع العلمي من المفاهيم والفروع الأخرى، وإنما المقصود تعين الحدود والشغور التي تتيح لنا أن نوجه أسئلة عن موضوع هذا الحقل أو مواضيعه، وعن شكله وأهدافه.

في النهاية، الحلقة الثالثة من حلقات التبعية، هي عبارة عن التبعية الفكرية، أي تبعية الدراسات الأمنية في إيران للدراسات الأمنية الغربية. وهذه التبعية التي تتضمن تبعية علمية وتبعية فكرية، ترى في الوقت نفسه إلى فرض الصفات الماهوية وحتى القيمية للدراسات الأمنية الغربية على الدراسات الأمنية في إيران. مع وجود حلقات التبعية هذه، لن يكون الكلام على "الدراسات الأمنية الإيرانية" بالأمر السهل؛ لكن ما يجب أن ننتبه إليه، هو أنَّ الكلام على "الدراسات الأمنية الإيرانية" غير ممكن خارج أدبيات "الدراسات الأمنية في إيران"، وطالما أنَّ حقل الدراسات هذا لا ينمو كـ"ما" وكـ"كيفاً" كما يجب، فإنَّ التنمية الكيفية والكمية للدراسات الأمنية الإيرانية ستظلَّ بعيدة المنال.

في الحقيقة، الدراسات الأمنية في إيران، استمرار للدراسات الأمنية الغربية، لكن لا يجب أن ننسى، أنَّه من غير الممكن أن تتبادر الدراسات الأمنية الإيرانية كـ"حقل دراسي": هدف دراساته و موضوعها كذلك، إيران (في الدرجة الأولى)، وسائر البلدان والمواضيع الأخرى ذات الصلة بإيران، من خارج الحقل الأوسع والأكثر شمولاً للدراسات الأمنية في إيران. ويجب أن يترافق تكون هذا الحقل الخاص مع تغيرات جذرية في الحقل العام، نظرياً ومنهجياً وهذه التغيرات يجب أن تلحظ النقاط التالية كـ"أدنى":

- 1- تعريف مفهوم الأمن على نحو يحافظ على ارتباطه ببعض الظواهر كالحرب والسلم والسياسة والاستراتيجيا ونظائرها، ويركز في الوقت نفسه على استقلال هذا المفهوم، ويتركز الاهتمام كذلك على تنمية هذا المفهوم بدلاً من إضافته إلى مفاهيم أخرى أو استبدالها به.
- 2- التأكيد على استقلال الدراسات الأمنية عن الحقول الدراسية الأخرى، مع الاعتراف في الوقت نفسه بارتباط هذا الحقل العلمي بحقول أخرى كالدراسات السياسية والاستراتيجية والدولية ونظائرها.

- 3- إعطاء الأولوية في ترجمة المؤلفات للرؤى النقدية، والتأكيد على الآثار التي ترَكَّز اهتمامها على المنهج المعرفي والتحليلي للأمن.
- 4- التأكيد على الظروف التاريخية الخاصة بإيران التي تتطلّب تقديم تعريف أشد سعة للأمن، وأن توّلي اهتماماً للعناصر المادّية وغير المادّية معاً.
- 5- وضع التحدّيات الأمنية الإيرانية محور الاهتمام في المؤلّفات العلميّة، بحيث تكون موضوع الدراسات الأمنيّة وهدفها في الوقت نفسه. في الحقيقة الدراسات الأمنيّة الإيرانية التي يمكن أن تكون حصيلة النمو الكمي والكيفي للدراسات الأمنيّة في إيران، يجب أن تبلور على نحو تكون فيه مستقلّة الموضوع والهدف وفي الوقت عينه، ترى أنّ للبلدان الأخرى أهدافها ومواضيعها المستقلّة، ودراساتها الأمنيّة الخاصة بها، وعلى هذا الأساس، لا تبقى تابعة للدراسات الأمنيّة الغربيّة وغير الغربيّة.

الحواشي:

- 1- كنت من قبل قد درست المشاكل المتعلقة بالتبغية المفهومية للأمن، وتبغية الدراسات الأمنية في الأدبيات المتوفرة، في مقالتين مستقلتين. لمزيد من الاطلاع في هذا المجال ← "الأمن، السياسة والاستراتيجيا؛ تزامن التطور التاريخي - الخطابي"، **فصلية الدراسات الاستراتيجية**، السنة الثامنة، العدد 30، شتاء 2005م، ص 739 ← 764، "أركولوجية الدراسات الأمنية" **فصلية الدراسات الاستراتيجية**، السنة التاسعة، العدد 33، خريف 2006م، ص 490-463.
- 2- يعتقد عدد كبير من المنظرين، إنّ المصدر الأول للدراسات الأمنية، كان الجامعات ومراكز البحوث الأميركيّة ← Trager, F.N and kronenberg, P.S., **National security and American society**, Lawrence: University press of kanas, 1973, p. 35.
- برّوكوتير، مورتون و بي - سي. باك "الأمن الوطني" في : **مختارات من المقالات السياسية - الأمنية**، ترجمة الفارسية مركز البحوث الاستراتيجية، ط 2، طهران، مركز البحوث الاستراتيجية، ج 2، ص 104 .
- 3- بالدوين، ديفيد "التحقيقات الأمنية ونهاية الحرب الباردة" في: **قراءات نقدية في نطاق الأمن الدولي**، جمعها وترجمها بالفارسية علي رضا الطيّب، طهران، منشورات ي، 2001م، ص 125 .
- 4- الرضوانی، سعید، **الأمن الوطني**، طهران، كلية القيادة والأركان العامة، 1962م.
- 5- باشرت مؤسّسة العلوم السياسيّة عملها، بتاريخ 10-12-1899م بأمر مظفر الدين شاه. ← : محبوبی الأردکانی، حسين، **تاريخ المؤسسات الحضارية الجديدة في إیران**، طهران، جامعة طهران، 1975م، ج أول، ص 401.
- 6- المؤسّسة العليا للسياسة و الشؤون الحزبيّة، التابعة لكلية العلوم السياسيّة و الاجتماعيّة. التي بدأت عملها في العام 1971هـ، بناء على اقتراح حزب إیران الجديدة، ومصادقة وزارة العلوم والتعليم العالي، في مرحلة الإجازة و مرحلة الدراسات العليا في العلوم السياسيّة. أدخلت هذه المؤسّسة في مقررات الدراسة لشهادة البحدار درس "السياسة الخارجية والأمن الوطني" ، و لفتت الانتباه لأول مرّة إلى مبحث الأمن الوطني في دروس العلوم السياسيّة. ← م.ن، أزغبني، علي رضا علم السياسة في ایران، ط 2، طهران، مركز إعادة تعريف الإسلام وإیران 2003م، ص 69-71.

7- إن دراسة الآثار التي دوّنت قبل الثورة وبعدها بعدهة سنوات، ذات الارتباط بالعلاقات الدولية والسياسية الخارجية في إيران، وكانت مراجع دراسية لطلاب العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، تدلّ بوضوح أن الدراسات الأمنية أو حتى مبحث الأمن لم تحظ بالمكانة اللافقة بها لدى الأساتذة والطلاب في هذين القسمين. فعلى سبيل المثال كتاب "السياسة الدولية والسياسة الخارجية" الذي كان من مصادر الدراسة لطلبة العلوم السياسية وال العلاقات الدولية وظلّ يُدرس في تلك السنوات، وحتى أواسط التسعينيات من القرن العشرين في بعض كليّات العلوم السياسية، خصّص لبحث الأمن الوطني أقلّ من صفحتين من أصل (210 صفحات)، وعالجه كهدف من أهداف السياسة الخارجية أيضًا. ← مقتدر، هوشنج، السياسة الدولية والسياسة الخارجية، طهران، مفهرس، 1991م، ص 104-107.

8- يدلّ كتاب "الأمن الوطني" الذي نشرته كلية القيادة والأركان العامة، كأول أثر مدون في حقل الدراسات الأمنية والعسكرية في إيران، على الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع لدى العسكريين ولدى المؤسسات العسكرية والأمنية. فضلاً عن ذلك، فإن الجهد الذي بذلها "مجلس الدفاع الوطني المشترك" و"السافاك"، في السبعينيات لتدوين إستراتيجية (أمنية) وطنية، دليل على أنّ موضوع الأمن، كان محطّ أنظار المؤسسات الأمنية والعسكرية، قبل أن يكون موضوع اهتمام المحافظ الجامعية ومراكز الجوث. وهذا الوضع، مهدّ السبيل لتبنيّ الدراسات الأمنية للدراسات الاستراتيجية والعلوم العسكرية أيضًا. لمزيد من الاطلاع على تاريخ تدوين استراتيجية الأمن الوطني بواسطة المؤسسات والدوائر الأمنية و العسكرية، ← تاجيك، محمد رضا، مقدمة للاستراتيجيات الأمنية الوطنية الجمهورية الإسلامية الإيرانية. طهران، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2002م، ص 109؛ افتخاري، أصغر، "مسار تطور الدراسات الاستراتيجية؛ المسارات العالمية والتجارب الإيرانية"، في: استراتيجية الأمن الوطني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طهران، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2005م، ص 40.

9- على الرغم من التغيير الكبير الذي شهدته المواد الدراسية المقرّرة في أقسام العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، بعد الثورة الإسلامية، مقارنة مع ما كانت عليه قبل الثورة؛ لكنّ أيّاً من المراحل الدراسية سواء في شهادة الجدارة أو الدراسات العليا أو الدكتوراه، لم تدخل ضمن مقرّرها مادة دراسية باسم الأمن الوطني أو الدراسات الأمنية، أو غير ذلك من العناوين ذات الصلة بهذا الموضوع. ← علم السياسة في إيران، م.س، ص 96-112.

10- في سنة 1995م، صدرت ثلاثة كتب في حقل الدراسات الاستراتيجية والأمنية في إيران، ومنذ ذلك الحين، اعتمدت كمراجع دراسية في أقسام العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، لا سيما في بعض الدروس كـ "القضايا العسكرية والاستراتيجية المعاصرة" و"أسس الأمن الوطني" (بشكل رئيسي في الكليات العسكرية)، لكنْ منذ أن غزا نتاج مراكز البحث سوق الكتب، لاسيما مركز الدراسات الاستراتيجية، احتل هذا النتاج تدريجياً مكان الآثار السابقة الذكر، وهو عبارة عن:

- أزغendi، علي رضا وجليل روشنل، **القضايا العسكرية والاستراتيجية المعاصرة**، طهران، سمت، 1995م.

- روشنل، جليل، **الأمن الوطني والنظام الدولي**، طهران، سمت، 1995م.

- جمراضي الفراهانی، علي أصغر، **دراسة المفاهيم النظرية للأمن الوطني**، طهران، معهد الإدراة الرسمي، 1995م.

11- ملي بور زرومی، السيد حسين، **مقولات الأمن الوطني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، طهران، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2004م، ص 21.

12- **الأمن الوطني والنظام الدولي**، م. س. ص 1.

13- افتخاري، أصغر (جمع وترجمة)، **مراحل التفكير التأسيسية في الدراسات الأمنية الوطنية**، طهران، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2002م، ص 18.

14- **مقدمة لاستراتيجيات الأمن الوطني**، ج 1 .1 . م. س. ص 25.

15- م. ن، ص 99.

16- **الأمن الوطني والنظام الدولي**، م. س. ص 1 - 2.

17- رنجير، مقصود، "مفهوم الأمن في القرون الوسطى"، **فصلية الدراسات الاستراتيجية**، السنة التاسعة، العدد 31، ربيع 2006م، ص 81.

18- القاسمي، محمد علي، "السلطة والأمن في المدونات السياسية التقليدية؛ دراسة كتاب سير الملوك للخواجة نظام الملك"، **فصلية الدراسات الاستراتيجية**، العدد 36، السنة العاشرة، صيف 2007م، النتيجة.

19- **مراحل التفكير التأسيسية في الدراسات الأمنية الوطنية**، م. س، ص 18.

20- عامري، هوشنغ، **مبادئ العلاقات الدولية** ط 40، طهران، 2002م، ص 334.

21- **مراحل التفكير التأسيسية في الدراسات الأمنية الوطنية**، م. س، ص 18 - 19.

22- م. ن، ص 19.

23- إنّ إهام فكرة الأمن والتأكيد على تعدد معانيه في أدبيات الدراسات الأمنية المتوافرة في الغرب، فكرة طاغية، ويمكن ذكر نماذج عديدة منها، على سبيل الأنماذج ←

- Wolfers, Arnold., *Discord and Collaboration*, Baltimor: Johns Hopkins University press, 1962.

- Buchan, Alastair, *war in Modern society*, London: Collins, 1962.

24- تاجيك، محمد رضا، "مدخل إلى مفاهيم الأمن الوطني واتجاهاته"، في **مجموعة مقالات مؤتمر التنمية والأمن الشامل**، طهران، المعاونية الأمنية والعسكرية لوزارة الداخلية، 1997م، ج 2، ص 48.

25- تاجيك، محمد رضا، **المجتمع الأمني في خطاب خاتمي**، طهران، منشورات ن، 2000م، ص 17.

26- بصيري، محمد علي، "تطور مفهوم الأمن الوطني" **مجلة اطلاعات السياسية الاقتصادية**، العدد 163-164، 1999م، ص 166.

27- حجاريان، سعيد، "تطور مفهوم الأمن الوطني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، في: **مجموعة مقالات مؤتمر التنمية والأمن الشامل**، م. س، ص 282.

28- قاسي، حاكم، "المفاهيم المختلفة للأمن الوطني"، **مجلة السياسة الداعية**، السنة الأولى، العدد 2، 1992م، ص 59.

29- **السياسة الدولية والسياسة الخارجية**، م. س. ص 68.

30- كاظمي، علي أصغر، **العلاقات الدولية نظريًا وعمليًا**، طهران، قوس، 1993م، ص 107.

31- لمزيد من الاطلاع على أهمية الحرب ودور القورة في إقرار الأمن، على أساس الفهم الواقعى ←: - Waltz, Kenneth N., *Theory of International politics*, Massachusett: Addison- Wesley, 1979.

- مورغنتا، هانس جي، **السياسة بين الأمم**، ترجمته بالفارسية حميرا مشير زادة، طهران، مركز الدراسات السياسية والدولية، 1995م.

32- بنظر المثالىين، يتحقق الأمن في ضوء تحقق السلام العالمي ←

- Clark, Grenville and Louis B. Sohn, *World peace Through world Law*, 5th edition, Cambridge MA: Harvard University press, 1986.

33- دراسة المفاهيم النظرية للأمن الوطني، م. س، ص 34.

34- كأنموذج ←:

- القادري، السيد علي "مِبادِئُ السِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ: مَفْهُومُ الْأَمْنِ" مجلَّةُ السِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ، السِّنَةُ الثَّالِثَةُ، العَدْدُ 2، صِيفُ 1989م، ص 200-202.
- السياسة الدوليَّةُ والسياسةُ الْخَارِجِيَّةِ، م. س، ص 106-107.
- 35- الأمان الوطني والنظام الدولي، م. س. ص 5.
- 36- باوند، داوهير ميداس، "المصالح الوطنية" مجلَّةُ اطْلَاعَاتِ السِّيَاسَيَّةِ- الْاِقْتَصَادِيَّةِ، السِّنَةُ الْخَامِسَةُ، العَدْدُ 40، ك 1 1990م، ص 50.
- 37- مقولات الأمان الوطني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، م. س، ص 27.
- 38- Mc Namara. Robert. S., The Essence of Security, New York: Harper and Row, 1968, p 149.
- 39- أمن المجتمع في خطاب خاتمي، م. س. ص 149-150.
- 40- الريعي، علي، دراسات الأمان الوطني، ط 20، طهران، مرکز الدراسات السياسية والدولية 2004م، ص 235.
- 41- بقصد تقدُّم أمن النظَامِ الْحَاكِمِ عَلَىِ الْأَمَانِ الْوَطَنِيِّ فِي دُولِ الْعَالَمِ الْثَالِثِ وَالْمُنَامِيَّةِ ←
- Ayoob, Mohammad, "Security in the third world: the worn about to turn", International Affairs, Vol. 90, no.1, winter 1983- 4, pp. 41- 51.
- Kolodziej, Edward A. and Robert E. Harkavy (ed), security policies of Developing countries, Lexington: Lexington Books, 1982.
- 42- ← مقدمة لاستراتيجية الأمان الوطني، م. س، ص 99-123 وآمن المجتمع في خطاب خاتمي، م. س، ص 67-86.
- 43- م. ن، ص 21؛ الأمان الوطني والنظام الدولي، م. س، ص 15.
- 44- دراسة المفاهيم النظرية للأمن الوطني، م. س، ص 24.
- 45- القاسمي، حاكم "المفاهيم المختلفة للأمن الوطني"، السياسة الدُفاعِيَّةِ، السِّنَةُ الْأُولَىُ، العَدْدُ 2، 1992م، ص 53.
- 46- الأمان الوطني والنظام الدولي، م. س، ص 23.
- 47- كأنموذج ← السياسة الْخَارِجِيَّةِ وَالسِّيَاسَةِ الدُولِيَّةِ، م. س، ص 68؛ سياسة إيران الْخَارِجِيَّةِ، م. س، ص 212، العلاقات الدوليَّةُ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالنَّفْعِيَّةِ.
- 48- Liddell Hart, B. H., Strategy: the Indirect Approach, London: Faber, 1967, p. 336.

- 49- طارم سري، مسعود "بعض أبعاد السياسة الدولية والسياسة الخارجية" *مجلة السياسة الخارجية: لحة عن نشاط عشر سنوات*، إعداد كوشش زيبا فرزين نيا، طهران، مركز الدراسات السياسية والدولية، ص 115.
- 50- *كأنموذج ← سياسة إيران الخارجية*، م. س، ص 66 و 151-152.
- 51- البحث حول الأمن أو الأمن الوطني كان مركز الاهتمام في معظم الكتب والمقالات المتوفّرة حول السياسة الخارجية ←: إحتشامي، أنو شيروان، *سياسة إيران الخارجية* في مرحلة الإعمار، ترجمة بالفارسية إبراهيم متّقي وزهرة بوستينتشي، طهران، مركز محفوظات الثورة الإسلامية، 1999م، ص 193-141؛ سجاد بور، السيد محمد كاظم، *الأطر المفهومية والبحثية لدراسة السياسة الخارجية الإيرانية*، طهران، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1999م؛ شهابي، سهراب وفريدة فرهي، "الرؤى الأمنية والسياسة الخارجية الإيرانية" ، *السياسة الخارجية* السنة التاسعة، العدد الأول، شتاء 1994م؛ القادري، السيد علي "مبادىء السياسة الخارجية في الإسلام: مفهوم الأمن" ، *السياسة الخارجية*، السنة الثالثة، العددان، الثاني والرابع، 1989م؛ الصدر محمد، "أمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية الوطني: الأخطار وإستراتيجية المواجهة في السياسة الخارجية" ، *السياسة الخارجية*، السنة التاسعة، العدد الأول، شتاء 1994م.
- 52- يعتقد عدد كبير من أصحاب الرأي في حقل الدراسات الأمنية، أن مفهوم الأمن يجب أن يُطرح في إطار مباحث السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية أو السياسة الدولية ←: هافنورن، هلغا، "معضلة الأمن: التنبير وإيجاد قسم في حقل الأمن الدولي" ، في: آراء نقدية في حقل الأمن الدولي، م. س، ص 191-222.
- Taylor, Trevor (ed), *Approaches and Theory in International Relations*, New York: Longman, 1988.
- 53- على سبيل الأنماذج ← ملكي، عباس، "الدراسات الاستراتيجية والأبحاث الدولية" ، *مجلة السياسة الخارجية*، السنة الأولى، العدد 1، شتاء 1986م، ص 36-37؛ حيدري، محمد، "أجواء المنطقة والأمن الوطني الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية" ، في: *استراتيجية الأمن الوطني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية*، م. س، ص 249-278.
- 54- *السياسة الخارجية الإيرانية*، م. س، ص 53-73.
- 55- *علم السياسة في إيران*، م. س، ص 53-73.

- 56- ← "السلطة والأمن في المدونات السياسية التقليدية: قراءة في سير الملوك للخواجة نظام الملك". م. س.
- 57- مفاهيم مختلفة للأمن الوطني، م. ن، ص 53.
- 58- لاريجاني، محمد جواد دروس في السياسة الخارجية، طهران، مشكوة، 1998م، ص 37.
- 59- الشهابي، سهرا، "بحث مكانة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نظام المنطقة"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، السنة الثالثة، العدد 1، 1995م، ص 9.
- 60- نظرًا لمعرفة الكاتب بمراكز الدراسات المتعلقة بالقضايا الاستراتيجية، هنالك على الأقل 20 مركز أبحاث استراتيجية ناشطة في البلاد، تقوم فضلاً عن التأليف والترجمة للمكتب والمقالات الدورية، بإصدار ما لا يقل عن 20 نشرة أيضًا شهرية أو فصلية.
- 61- علم السياسة في إيران، م. س، ص 53.
- 62- أول كتاب جامعي في حقل المسائل العسكرية والاستراتيجية، صدر في العام 1995م، عن منشورات منظمة دراسة كتب العلوم الإنسانية الجامعية وتدوينها (سمت):
- أزغendi، علي رضا وجليل روشنل، **القضايا العسكرية والاستراتيجية المعاصرة**، طهران، سمت، 1374 ش [1995].
- 63- استراتيجياً للأمن الوطني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، م. س، ص 10.
- 64- لندرك هيمنة الدراسات الاستراتيجية على الدراسات الأمنية في إيران، يكفي أن نلقي نظرة عابرة على النتاج الذي تنشره مراكز البحوث الفاعلة في البلاد.
- على سبيل المثال، على الرغم من وجود لفظة "الأمن" في عناوين نصف الكتب الصادرة عن مراكز البحوث الاستراتيجية، كأكثر المراكز المذكورة فاعليةً، ومعظم الآثار المترجمة والمؤلفة اسم الصادرة عن هذا المركز، تتضمن دراسات أمنية، لكن إطلاق اسم الدراسات الاستراتيجية على هذا المركز وعلى مجلته الفصلية أمر لافت للانتباه.
- 65- كأنموذج ←
- Godson, Roy and et. Al, Security studies for the 21st century, Washington and London: Brassay's, 1997; Approaches and theory in International Relations, op. cit.
- 66- الأمن الوطني والنظام العالمي، م. س، ص 1.

67- إنّ دمج الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية معًا في النصوص المنتجة في حقل السياسة الخارجية وال العلاقات الدولية في إيران كان أمراً لافتاً جدًا. مثلاً في مجلة "السياسة الخارجية" التي هي أهم نشرة تعالج قضايا السياسة الخارجية وال العلاقات الدولية، لا تخصص في تقسيمها لمقالاتها زاوية مستقلة للمباحث الأمنية، وحتى للمقالات التي تتضمن دراسات أمنية، يكفي أن نراجع فهرس مواضيع مجلة السياسة الخارجية، لندرك بوضوح خلوّها من المباحث الأمنية الصرفة، وإدراج هذه المباحث على حاشية المباحث الاستراتيجية.

68- الدراسات الاستراتيجية ومباحث العلاقات الدولية، م. س، ص 36-37.

69- سياسة إيران الخارجية، م. س، ص 66.

70- سايق، بيزيد، **الأمن في البلدان النامية**، ترجمه بالفارسية مصطفى إيماني وعلي رضا طيب، طهران، **العلم والثقافة**، 1998م، ص 1.

71- ميسرا، ك. ب، "الأمن الوطني في العالم الثالث: الحاجة إلى إطار جديد"، ترجمه بالفارسية م. زندیه وک. إحتشامی أكبری، **السياسة الخارجية**، السنة الثانية، العدد 3، 1988م، ص 350.

72- لمزيد من الدرس حول تأثير آراء قادة الولايات المتحدة الأميركيّة في تبلور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في السنوات الأولى من تأسيس هذا الميدان البحثي ←:

- Lyons, Gene M. & Louis Morton, schools for strategy: Education and Research in National security Affairs, New York: prager, 1965.

73- الباحثون في الدراسات الأمنية في أميركا، أدركوا بسرعة، أنّ الأمن الوطني الأميركيّي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الدولي العام من ناحية، وبسائر الأنظمة الوطنية من ناحية أخرى. لهذا السبب، حرصوا على تمييز وفصل بين موضوع الدراسات الأمنية وبين أهدافها، وبإضفائهم شيئاً من التنوع على الموضوعات المدروسة، حاولوا شرح أبعاد أمن بلادهم الوطني وجوانبه الأكثر سعة ←

- برو كرووبنز مورتون وي - سى. باك، "الأمن الوطني" **فصلية الدراسات الاستراتيجية**، العدد 2، صيف 1998م، ص 196-201.

- Jordon, Amos A. & et. Al. American National security. Policy and process, 4th. Ed, Baltimore: Johns Hopkins University press, 1993, p. 38.

74- Kirk, Grayson, the study of International Relations in American colleges and Universities, New York: Council on Foreign Relations, 1947, pp. 45- 53.

75- Kolodzij, Edward A. & Roloert Harkavy, security politics of Developing countries, Lexington: Lexington Books, 1982.

- 76- بوزان. بارى، "الشعوب، الدول والرعب: مشكلة الأمن الوطني في العالم الثالث"، في: إدوارد آزى آزر وتشونغ ابن مون، **الأمن الوطني في العالم الثالث**، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية، طهران، مركز الدراسات الاستراتيجية 2000م، ص 62.
- 77- مك لارن، آر. دي "إدارة الأمن الوطني: التجربة الأميركيّة ودروس لدول العالم الثالث" في: آزر، إدوارد. آى. وتشونغ ابن مون، **الأمن الوطني في العالم الثالث**، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية، طهران 2000م، ص 347-348.

الحولية السابعة والعشرون من فصلية:
حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية
التي تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

عنوان:

أثر الشعر العربي
في الشعر الفارسي
دراسة نماذج

للأستاذ الدكتور فكتور الكك رئيس مركز اللغة الفارسية في الجامعة اللبنانية.

يتناول الباحث مقاطع نموذجية ذات دلالة دقيقة وعميقة على التفاعل بين أدبيّ العرب والفرس، وتأثُّر الشعر الفارسي بالشعر العربي لا سيّما في مرحلة نشوئه في اواخر القرن الثالث للهجرة/الناسع للميلاد وصولاً إلى القرن الخامس للهجرة/الحادي عشر للميلاد، أي المرحلة التي بلغ خلالها الشعر الفارسي أوج تأثُّره بالشعر العربي، وقد ركّز بحثه على هذه المرحلة مع إشارات إلى استمرار ذلك التأثُّر في العصور اللاحقة لحقب مديدة.

وقد اعتمد الباحث منهجية الدراسات الأدبية المقارنة كاشفاً جوانب بكرًا من التناقض الحيوي بين الشعر الفارسي والشعر العربي في إطار التراث العربي الإسلامي المشترك، أو "الملحمة الثقافية المشتركة" كما سماها، وهو الذي عايش الآداب الفارسية مدةً تكاد تشارف نصف قرن. وقد أشار إلى أنّ حركة الترجمة بين العربية والفارسية - على الرغم من تاريخهما الحضاري المشترك - لا تزال حتى اليوم خفرة ضامرة، ربّما لتوّجه مجتمعاتنا الشرقية إلى تراث الأمم الأوروبيّة والغربيّة بوجه عام منذ حقب الاستعمار والانتداب، علمًا أنّ الترجمات من العربية بالفارسية أنشط وأرحب، مع ما توفره الترجمة من تفاعل بين الحضارات.

إنّ أثر الحضارة الإيرانية في الشعر العربي سبق ظهور الإسلام الذي آخى بين العرب والإيرانيين، بل جميع الشعوب التي انضوت تحت لوائه، ومزج بينها في مدّ حيويّ فريد... إلا أنّ الدارس المتبّع - كصاحب المقالة - للروابط بين العرب والفرس يتبيّن سمات هذا التأثُّر والتأثير المتبادلين، منذ مرحلة ما قبل الإسلام وقد شكّل المناذرة ملوك الحيرة صلة الوصل بين الأمتين: هذا التأثُّر بين الأثر في شعر عديّ بن زيد وشعر الأعشى والنابغة الذبياني وسواهم من الذين كانوا يتربّدون إلى بلاط الأكاسرة أو ملوك الحيرة التابعين لبني ساسان.

غير أنّ مدّ التفاعل الحيويّ الذي شهدته الأمّتان بعد الإسلام [الذي جعل من العرب أمّة]، لم يعهد له التاريخ مثيلاً، وقد أنتج العرب والفرس معاً حضارة زاهية مميزة... في هذا السياق نبغ في العربية شعراء كثر متفوقون من أصول فارسية، او من الأجيال المولدة، كإسماعيل بن يسار وبشار بن برد وأبي نواس ومهيار الديلمي، وغيرهم وكان طبيعياً أن تتجلى في شعرهم العربي تخليلات متنوعة، ليس أقلّها الطابع التجديدي الذي تجلّى في التراكيب والمعاني والصور والأح撬لة، فضلاً عن أنماط الحياة... وتوالت قافلة الشعراء والكتابوها ابن المقون يحتلّ سدّة الأدب النثريّ، وغيره...

ثم... في القرن الخامس للهجرة برّزت للعيان نحضة الشعر باللغة الفارسية الدرّية الحديثة التي هي نتاج التفاعل بين اللغة الفهلوية الإيرانية واللغة العربية.

هذه المرة كان الشعر العربي هو الذي يحتلّ المرتبة العليا، فكان من الطبيعي أن يكون الأنموذج والمثال الذي يستقى منه شعراء الفرس الماضي والأساليب والقوالب والفنون البلاغية وأوزان الشعر العربية، على الرغم من الاختلاف الجذري في بنية اللغتين، إشتقاً وتركيباً.

ظلّ التفاعل بين شعريّ اللغتين قائماً لعهود طويلة لم يوقفه سوى الغزوات المتقدمة على بلدان المشرق الإيرانيّ والعربيّ وديار الإسلام بوجه عام مروراً بالمغول والصلبيّين وقيام السلطنة العثمانية، وانتشار الاستعماريين البريطاني والفرنسي.

عاد التواصل بين العرب والإيرانيّين ببطء ويتردّد منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب العالمية الثانية بعد استقلال عدد من البلدان العربية، وقيام تمثيل دبلوماسي بينها وبين إيران، ندب بعض المثقفين والأدباء والشعراء أنفسهم من أبناء الصاد والفارسية لترجمة آثار كلّ منهما باللغة الأخرى، أو اقتباس الموضوعات والقصص والقوالب الشعرية، ولا يخفى تأثير العدد الكبير من الشعراء، بشعر الخيام الذي تصدّى لترجمته بالعربية عدد كبير من الشعراء، ولا تزال هذه الحركة ناشطة حتى اليوم.

- وزادت بدون شك بعد الثورة الإسلامية التي فرضت تعليم العربية في المناهج الدراسية. تحدث الكاتب بعد ذلك عن تخليلات الحضارة العربية الإسلامية، عبر التاريخ في هذه "الملحمة الثقافية المشتركة" التي لا قعر لها ولا ساحل، تغطي عالم الكون والفساد وتتصل ببحار عالم الحقيقة والشهود.

- القرآن والعربية في إيران.

- **شعراء اللسانين**: بعد أن أصاب الوهن السلطة المركزية في بغداد وبدأ حكام الأطراف بالاستقلال.

- **الشعر العربي مثل أعلى**:

نشأ شعراء الفارسية في كف الشعر العربي فاتخذوه مثلاً يحتذى في المضمون والشكل والفنون والأغراض والمضمون وأساليب البيان والتبيين والعرض... ويفصل رشيد الدين الوطواط الأمر صراحة حيث يقول: "في اقتباس المعرف والمعانى الدقيقة ومتانة السبك جميع الشعراء الإسلاميين عيال على المتنى، وقد طارت شهرة ديوانه بين العرب والعجم، فترى صدور الفضلاء يُعزّون ديوانه".

أ- تشبيه شعراء الفارسية أنفسهم بشعراء العربية:

فالرودكي (المتوفى سنة 940م) يشبه نفسه بحسان بن ثابت وحرير وأبي قام وصربي الغواني مسلم بن الوليد وسحيان وائل سيد الفصاحة والبيان... وصار هذا الأمر من بعد الرودكي سنة أخذ بها معظم الشعراء، حتى أن منوجهري سيد شعراء الوصف والخمرة في الأدب الفارسي يحشد في قصيده الشهيرة "الشمعة"، التي يختتمها ب مدح الشاعر عنصري في ثلاثة أبيات، أسماء أكثر من عشرين شاعرًا عرباً من مختلف العصور.

ب- المبالغة في استخدام المفردات العربية:

ووصل الأمر ببعض الشعراء كالمعزري مثلاً إلى نظم قصيدة معظم ألفاظها عربية موشأة ببعض الألفاظ الفارسية. و فعل مثله لامعي الجرجاني الذي لم يتورع عن ذكر الأطلال والارتحال ودعد والرباب، وسؤال صاحبه عن ليلي وأخبارها...

عوامل المثالية العربية:

يعود هذا التأثير المبالغ به في ذلك الحين إلى عدة عوامل:

أولاً: نظام التعليم الذي كان معمولاً به في إيران.

ثانياً: بلوغ العربية بين النخبة- الإيرانية منتهى الرفعة والتفوق خلال القرنين الرابع والخامس للهجرة.

ثالثاً: تشجيع البلاطات والحضرات المستقلة وشبه المستقلة عن السلطة المركزية في بغداد الكتاب والشعراء والتنافس بينها لاستقطابهم.

رابعاً: كون الأكثريّة من شعراء الفارسية حتى عهود متأخرة من الشعراء ذوي اللسانين، يقرضون الشعر بالعربية والفارسية في آن.

خامسًا: تأسيس النظميات في زمن السلاجقة كمراكز تعليم عالٍ في المدن المهمة كان له أثره في الحفاظ على العربية.

والمثال الأوضح على ما تحتمله اللغة من أساليب البيان والمعانٍ والفنون الشعرية: سعدي الذي جمع بحرٍ الفصاحة والبلاغة باللسانين العربي والفارسي، وحافظ الشيرازي الذي يمتلك ديوانه بالأشعار الملمسة والأبيات العربية؛ ولهم جاءت قوافيه عربية مفرونة بعلامات الجمع بالفارسية أو ما شاكل ذلك...

إنّ أول بيت من أول غزليّة أثبتت في ديوانه يوازي هذا الشطر الأول من البيت العربي:
إلا يا أيها الساقِي أدر كأساً وناولها...

يعدم الدكتور الكك بعد ذلك: إلى تقديم أمثلة على تأثير الشعراء الإيرانيين بالشّعراء العرب ومقارنتها وترجمتها في مختلف الفنون: المدح، والرثاء وفن المناظرة.

ومن التيمات الشعرية اللصيقة بفن المديح وفن الغزل القائم على الوقوف على أطلال الأحبة، تيمة غراب البين، الذي يُنذر بفارق الأحبة والأصحاب، وقد أكثر الشعراء الإيرانيون من ذكر غراب البين في أشعارهم.

فضلاً عن ذلك هنالك نوع من التقليد الذي أخذ به شعراء الفارسية إلا وهو معارضه القصائد العربية، يتجلّى ذلك في شعر منوجهري الذي عارض شعراً لعتاب بن ورقاء الشيباني الرياحي، وخرميه شهيره لأعشنى قيس، فضلاً عن اقتباسه من مضمون القرآن والحديث النبوي وأمثال العرب، وكلّ ما هو عربي...

وأخيرًا وليس آخرًا تقليد الشعراء الفرس لشعر الغزل العربي، وبالغوا في تقليد شعراء العربية في غزل الأطلال واتخذوا من عرائس الشعر العربي أسماءً محبوباتهم مثل: عزّة وعفراء ومية وأمّ أو في وساهن... حتى أنهم ذكروا أحياناً الأماكن المرتبطة بهنّ...

إنّ هذا الكتاب للأستاذ الدكتور فيكتور الكك، إضافة مهمة للمكتبة العربية، وحلقة حديقة من حلقات الوصل بين الأدبين العربي والفارسي.